فَضَائِلُ السُّوَرِ بَيْنَ الْحَاكِمِ الْجُشَمِيّ وَالزَّمَخْشَرِيّ "السَّبْعُ الطُّوَل أُنْمُوذَجاً" دراسة حديثيّة تحليليّة نقديّة

أ. محمّد مفتاح محمّد القماطي
جامعة بنغازي، قسم الدّراسات الإسلاميّة، ليبيا
mohammedalqmaty96@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2026/05/18، وقبلت بتاريخ 2026/06/03، ونشرت بتاريخ 2026/06/03

الكلمات المفتاحية: فضائل السّور، الحاكم الجُشَمِيّ، الزَّمَخْشَرِيّ، السّبع الطُّوَل.

الملخص

تتناول هذه الدّراسة الأحاديث الواردة في فضائل السّور في تفسيرَي الحاكم الجُشَمِيّ والزَّمَخْشَرِيّ، عبر دراسةٍ حديثيّةٍ استقصائيّةٍ تحليليّةٍ نقديّةٍ، وذلك مِن خلال جَرد الأحاديث الواردة في "السَّبْع الطُّوَل"، وتخريجها، والحُكم عليها سنداً ومتناً، إضافةً إلى بيان غريبها ومعناها الإجماليّ، والتّوظيف العَقَديّ لها.
كما تهدف إلى تتبّع العلاقة العلميّة وتأثّر الزَّمَخْشَرِيّ بالجُشَمِيّ، كما خلصت إلى غلبة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة في هذا الباب، وبيان مدى الأثر العقديّ لهما في انتقاء الأحاديث.

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله علَى سيّدنا ومولانا محمّد، وعلى آله الطّيّبين الطّاهرين، أمّا بعد:

فإنّ القرآن الكريم هو كتاب الله، والحبل المتين، والذِّكر الحكيم، والصّراط المستقيم، المعجزة الباقية الخالدة، الّذي ﴿لاَّ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصّلت: 41]، أخرجنا الله به من الظّلمات إلى النّور، وجعلنا به خير أُمّةٍ أُخرجت للنّاس، فأعزّنا ورفعَنا به، ووعدَنا إن تمسّكنا به فُزنا بخيرَي الدّنيا والآخرة.

هذا وإنّ ممّا يُعِين على فهم كتاب الله، والتّلذُّذِ بتلاوتِه والعمل به، معرفة فضائل سُوَرِه؛ كي نزداد رغبةً وحرصاً على تعلُّمه وحفظه وفهم المُراد منه. وقد وردت في السُّنّة النّبويّة أحاديث كثيرة في فضائل سور القرآن، بعضها مذكورٌ في كتب الحديث، وبعضها في كتب التّفسير، كما أنّ هناك كتبٌ أُفرِدت بالتّصنيف في هذا العلم.

ومِن هذا المُنطلَق وبناءً على ما سيأتي ذكره في أهمّيّة البحث وأسباب اختياره وإشكاليّته، سيقومُ الباحثُ بدراسةِ الأحاديث الواردة في فضائل السُّور، مِن خلال تتبّعهما في أهمّ مصادر التّفسير وأمّهاتها عند المعتزلة، وستكون الدّراسة مِن خلال نماذج مختارة.

أهمّيّة البحث: البحث له أهمّيّة من عِدّة أوجه، يمكن تلخيصها في الآتي:

1- أهمّيّة علم فضائل السُّور، وذلك لارتباطه بالقرآن وحامله ارتباطاً وثيقاً، لِما يورّثه مِن التّعلّق به والحِرص على قراءته، وتدبُّره، وفهم معانيه، والعمل بما أمَر به.
2- ورُود الكثير من الأحاديث الموضوعة في الفضائل زاد البحث أهمّيّةً، وذلك من خلال بيان الصّحيح من السّقيم، وذب الكذب عن السّنّة النّبويّة.
3- أهمّيّة وقِدم تفسير الحاكم الجُشَمِيّ، كونه ضَمّ بين دفّتيه جُلّ تفاسير مَن سبقه مِن المعتزلة والزّيديّة، وإدخالُه سابقةً لدى المُعتزلة في تفاسيرهم، وهي: تضمينُ مرويّات الحديث في فضائل السُّور القرآنيّة، وذلك في مطلع كلّ سورة، كذلك شخصيّته الموسوعيّة فقد صنّف في أغلب العلوم الشّرعيّة، وبثَّها في تفسيره.

4- أهمّيّة تفسير الزّمخشريّ وقيمته العلميّة، فتفسيره يُعدّ مِن أفضل التّفاسير البلاغيّة، واهتمامه بذكرِ أحاديث الفضائل لا يقلّ أهمّيّة عن الجُشَمِيّ، حيث أورد في خِتام كُلّ سورةٍ مجموعةً مِن النّصوص النّبويّة الدّالّة على فضائلها.

أسباب اختيار البحث: هناك عدّة أسباب كان لها الأثر البالغ في اختيار هذا البحث، منها:

1- الرّغبة في دراسة هذا العلم؛ لِما له مِن الأهمّيّة البالغة الآنفة الذّكر.
2- منزلةُ هذين التّفسيرين ومكانتهما عند المعتزلة وغيرهم.
3- كون الدّراسات التي تطرّقت لتفسير الجُشَمِيّ شحيحة جِدّاً.
4- عدم اعتناء مُحَقِّقي هذين التّفسيرين بتخريج الأحاديث الواردة فيهما.

إشكاليّة البحث: هناك العديد من الإشكاليّات الّتي يوَدّ الباحث معالجتها، تكمن في الآتي:

1- لماذا اعتمد الجُشَمِيّ والزّمخشريّ على الأحاديث الضّعيفة والموضوعة في فضائل السُّور في ظِلِّ وجودهما في بيئةٍ حديثيّةٍ (نيسابور)؟
2- خروج الحاكم الجُشَمِيّ عنِ المألوف وإدخاله سابقة تضمين مرويّات الحديث في فضائل السُّور، فَكُتُبُ الاعتزال غالباً ما تتجنّب مرويّات أهل الحديث إلاّ ما صحّ منها، فهم مِن أشدّ المُنكرِين لقصّة الخبر منذُ نقاشات أبي الهُذَيْل العَلّاف (ت235هـ)، والنَّظَّام (ت221هـ)، والجاحِظ (ت255هـ) وما الّذي يجبُ أن يُروَى، وهذا المنهج أثّر فيمن جاء بعد الجُشَمِيّ كالزّمخشريّ وغيره.
3- إعراضهما عن إيراد الأحاديث الصّحيحة في الفضائل، وذكر الضّعيفة والموضوعة، وهل كان هناك توظيفٌ عقديٌّ لها؟
4- ما يُثارُ مِن البعض حول تفسير الزّمخشريّ وتأثّره بتفسير الجُشَمِيّ، ومبالغةُ البعض في أنّه مأخوذٌ منه.

أهداف البحث:

1- المُساهمة في إثراء المكتبة الحديثيّة.
2- الإجابة عن الإشكاليّات الّتي تمّ طرحها آنِفاً.
3- دراسة أحاديث الفضائل دراسةً حديثيّةً مُفصّلةً.
4- التّعريف بالحاكم الجُشَمِيّ وتفسيره.
5- بيان درجة الأحاديث الّتي اعتمدا عليها.

حدود البحث: يتناول البحث دراسة أحاديث فضائل السُّوَر السّبع الطُّوَل الواقعة في تفسيري الحاكم الجُشَمِيّ والزَّمَخْشَرِيّ.

الدّراسات السّابقة: يرتكز البحث بشكل أساسيّ في مادّته العلميّة على كتابين، وبالتالي سأعرض الدراسات السابقة التي تطرقت لهما.

أوّلاً- الدّراسات السّابقة حول تفسير الحاكم الجُشَمِيّ:

مِن خلال البحث عن الدّراسات الّتي تطرّقت لهذا التّفسير وقفتُ على دراستين، وهما:

الدّراسة الأُولى: الحاكم الجُشَمِيّ ومنهجه في تفسير القرآن، للدكتور: عدنان زَرْزُور، وهو بحثٌ مُقدَّمٌ لكلّيّة دار العُلوم بجامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير، ط بمؤسّسة الرّسالة- بيروت، وقد أشرف عليه الشّيخ: محمّد أبو زهرة (ت1394هـ). يقع في مجلّدٍ واحدٍ من 500 صفحة.

مُلَخَّص الدّراسة: اشتملت الدّراسة على تمهيد وخمسة أبواب، استهلّت بتمهيد عُرض فيه عصر الحاكم الجُشَمِيّ، تلاه عرضٌ مفصّل لتفاسير المعتزلة، ومصادر الجُشَمِيّ في تفسيره، وخُصّص الباب الثّالث لبيان منهجه في التّفسير عبر محاور عدّة، اشتملت على: قاعدته الفكريّة، وقواعده الأساسيّة في التّفسير، وحدوده في التّأويل، وأثر منهجه العقليّ وثقافته الكلاميّة في فكره، كما تناولت الدّراسة آراءه في علوم القرآن، وخُتِمت بالكلام عن مكانته العلميّة، وبيان مدى قيمة تفسيره.

التّعليق على الدّراسة:

1- إلمامُ المؤلِّف بكُتب المُعتزلة أضْفَى أهمّيته إلى الكتاب فقد حقّق كتاب (متشابه القرآن) للقاضي عبد الجبّار (ت415هـ).
2- كشَفَ المؤلّف حقيقة العلاقة بين الجُشَمِيّ والزّمخشريّ، وذلك من خلال عقده مقارنة بين تفسيريهما مُوضحاً ذلك بالأمثلة.

3- نجاحه في تغطية عصر الجُشَمِيّ مِن النّواحي الاجتماعيّة والسّياسيّة والحركة العلميّة، وتوثيقه لمؤلَّفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وسنة وفاته.
4- الاعتناء بالقاعدة الفكريّة والمنهج الكلاميّ للجُشَمِيّ، وتعقب هذا الأثر في أطراف الكتاب، والعناية بآيات العدل والتّوحيد دون آيات الفقه والشّرائع، وسائر الآيات.
5- نجاحه في عرْضِ منهج الجُشَمِيّ، غير أنّه لم يتطرّق لأحاديث فضائل السّور وهذا ما سيضيفه الباحث.
6- إسهابه في الحديث عن تفاسير المُعتزلة أكثر مِن اللّازم، كما حصل منه شيءٌ مِن التّكرار.
7- عدم الاعتناء بالصّناعة الحديثيّة، الّتي سأشير إليها من خلال تخريج الأحاديث.
8- عدم الاعتناء بالمصادر الحديثيّة للكتاب، وهذا ما سيشار إليه من خلال التخريج.

إذاً فالدّراسة اهتمّت بشكلٍ كبيرٍ بأثر منهجه العقليّ، وثقافته الكلاميّة في تفسيره، ولم تتطرّق إلى دراسة أحاديث الفضائل بالشّكليّة الّتي سيعرضها الباحث.

الدّراسة الثّانية: الفكر الكلاميّ عند الحاكم الجُشَمِيّ، إعداد: عبد الرّحمن محمّد عليّ حسن، مُقدَّمةٌ لنيل درجة الماجستير، جامعة الفيُّوم - كلّيّة دار العُلوم/ قسم الفلسفة الإسلاميّة، عام 1436هـ - 2015م.

لم أقف على هذه الدّراسة، لكن على ما يبدُو -والله أعلم- أنّ الباحث قد تطرّق فيها إلى المسائل الكلاميّة، ولا علاقة لها بدراسة أحاديث الفضائل والله أعلم.

ثانياً- الدّراسات السّابقة حول تفسير الكشّاف:

يُعدّ تفسير الكشّاف مِن أكثر التّفاسير الّتي أخذت حظّها الوافر من دراسة العلماء لها قديماً وحديثاً، وذلك إمّا تمييزاً لِما جاء فيه مِن الاعتزال، أو مناقشةً لما جاء فيه من وجوه الإعراب، وذلك بوضع الحواشي وتأليف المختصرات، ومنهم مَن اعتنى بأحاديثه تخريجاً ودراسةً، وهذا ما يهمّنا مِن هذه الدّراسات.

فالدّراستان اللّتان اعتمدتُ عليهما واستفدتُ منهما الكثير في تخريج أحاديث الكشّاف هما:

1- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف، للحافظ جمال الدّين عبد الله بن يوسف ابن محمّد الزّيلعيّ (ت762هـ). غير أنّه يذكر نصّ الحديث كما هو في الكشّاف، ثُمّ يذكر مَن رواه مِن أئمّة الحديث فقط دون الحكم عليه، وتعلِيلِه، وذكر معناه، وهذا ما تناوله البحث.
2- الكافي الشّافِ في تخريج أحاديث الكشّاف، للحافظ أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلانيّ (ت852هـ). وهو عبارةٌ عن تلخيصٍ لكتاب الزّيلعيّ، تتبّع فيه ما فاته مِن تخريجٍ للأحاديث سهواً أو عمداً، وممّا امتازت هذه الدّراسة: الحُكم على بعض الأحاديث اختصاراً، ولا يذكر تعلِيلا، وهذا ممّا تناوله البحث.

منهج البحث: اعتمد البَحْث على أكثر من منهج لتحقيق أهدافه، وهي: المنهج التّاريخي وذلك عند الترجمة للجُشَمِيّ والزّمخشريّ، والمنهج الوصفيّ والتّحليليّ وذلك من خلال جمع الأحاديث الواردة في فضائل السّور (السّبع الطُّوَل) في تفسيريهما بشيءٍ مِن التّحليل لطريقة إيرادهما لها، والمنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقصاء الأحاديث التي أورداها، ثم تخريجها من مظانّها في كتب السّنّة والتّفسير وغيرها، لعزوها والوقوف على درجتها.

منهجيّة البحث: التزم الباحث في إعداد بحثه بالآتي:

1- تخريج الآيات القرآنيّة في المَتن وذلك بِذكر اسم السُّورة ورقم الآية.
2- الاكتفاء بذكر سنة الوفاة للأعلام دون؛ رغبةً في الاختصار وتجنّباً للإطالة نظراً لكثرتهم.
3- الالتزام بالرّجوع إلى المصادر الأصليّة قدر المُستطاع، وعدم النقل من المراجع إلاّ عند تعذّر الوصول إلى الأصل.
4- التّوسّع في ترجمة الجُشَمِيّ؛ نظراً لقلّة المُترجِمين له.
5- ما يختصّ بالتّوثيق اتُّبِع منهج الاختصار في الحاشية، وذلك بذكر اسم الكتاب أوّلاً، ثمّ اسم المؤلِّف، ثمّ رقم الجزء والصّفحة، وتركتُ تفصيل ذلك في ثَبَت المصادر والمراجع، حيث ذكرتُ بطاقة الكتاب هناك مفصَّلة.
6- أمّا عن المنهجيّة المتّبعة في الدّراسة للنّماذج المُختارة فهي كالآتي:

- أذكر نصّ الحديث كاملاً كما أورده الجُشَمِيّ أو الزَّمَخْشَرِيّ، ثمّ أعزوه إليهما في الحاشية.
- إذا ذَكر الجُشَمِيّ والزَّمَخْشَرِيّ نفس الحديث في فضيلة السُّورة لا أفرد كُلّ واحدٍ منهما بالدّراسة، أمّا إذا اختلفا في النّص الذي أَورداه؛ فأُفردُ كُلّ واحدٍ منهما بدراسةٍ مُنفصِلَةٍ عنِ الأخرى، مُقدِّماً في الدّراسة نَصّ الجُشَمِيّ.
- بعد ذلك أشرع في تخريج الحديث، فأُخرّجه تخريجاً كاملاً مِن كُلّ كُتب الحديث التي تقع عليها يدي، ثُمّ مِن كُتب التّفسير والفضائل، وذلك لِمعرفة مَنِ احتجّ به مِن المُفسّرين غيرهما، مُرتِّباً كُلّ ذلك حسب سنوات وفاة مُصنِّفيها، ذاكراً اسم المُؤلِّف، ثُمّ اسم كتابه، ثُمّ اسم الكتاب والباب، ورقم الجُزء والصّفحة ورقم الحديث، مع الإشارة في الحاشية إذا كان هُناك اختلافاً في الألفاظ.
- بعد ذلك يأتي الحُكم على الحديث، وذلك مِن خلال بيان العِلّة القادِحَة فيه، فأذكُرُ آفَةَ الحديث مُترجِماً له وذلك بذكر اسمه، وعمّن رَوَى، ومَن رَوَى عنه، وسنة وفاته، ثُمّ أُردفه بكلام العلماء فيه جرحاً وتعديلاً مُعتمِداً في ذلك على مصادرهم الأصليّة إلاّ إذا تعذّرت، ذاكراً كلام العلماء في الحُكم على الحديث.
- ثُمّ الاعتناء بغريب الحديث إن كان ثَمَّةَ لفظٌ غريبٌ، مُعتمِداً في ذلك على كُتب غريب الحديث ومعاجم اللُّغة.
- ثُمّ أذكر المعنى الإجماليّ للحديث، ووجه الدّلالة منه على فضيلة السُّورة.
- ثُمّ أختم الدّراسة بِذِكر التّوظيف العَقَدِيّ للحديث إن كان.

خطّة البحث: تمّ تقسيم البحث إلى مقدّمة، ومطلبين كلّ مطلب به ثلاثة فروع، وخاتمة، وثبَت للمصادر والمراجع، وذلك على النّحو الآتي:

المقدّمة تشتمل على: أهمّيّة البحث، أسباب اختياره، إشكاليّته، أهدافه، الدّراسات السّابقة، منهج البحث، منهجيّة البحث، خطّة البحث.

المطلب الأوّل: التّعريف بفضائل السّور وأهمّيّتها، والتّعريف بالسّبع الطُّوَل وذكر الخلاف فيها، وترجمة الحاكم الجُشَمِيّ.

وقسّمته إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأوّل: التّعريف بفضائل السّور وأهمّيّتها.

الفرع الثّاني: التّعريف بالسّبع الطُّوَل وذكر الخلاف فيها.

الفرع الثّالث: ترجمة الحاكم الجُشَمِيّ.

المطلب الثّاني: ترجمة الزّمَخْشَرِيّ، والرّدّ على شبهة أخذه تفسيره مِن الجُشَمِيّ، ودراسة السّبع الطُّوَل.

وقسّمته إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأوّل: ترجمة الزَّمَخْشَرِيّ.

الفرع الثّاني: الرّدّ على شبهة أخذ الزَّمَخْشَرِيّ تفسيره مِن الجُشَمِيّ.

الفرع الثّالث: دراسة السّبع الطُّوَل.

وأنهيته بخاتمةٍ ذكرتُ فيها أهمّ النّتائج الّتي توصّلتُ إليها، والتّوصيات.

ثَبَتٌ جعلتُ فيه المصادر والمراجع الّتي اعتمدت عليها.

المطلب الأوّل: التّعريف بفضائل السّور وأهمّيّتها، والتّعريف بالسّبع الطُّوَل وذكر الخلاف فيها، وترجمة الحاكم الجُشَمِيّ

الفرع الأوّل- التّعريف بفضائل السُّوَر، وأهمّيّتها:

أوّلاً- تعريف فضائل السُّوَر باعتبارِه مُركّباً إضافيّاً: إن التعريف بهذا الاعتبار يستلزم التعريف لجُزئَيْه، فالعنوان مُركّبٌ مِن كلمتين: (فضائل، وسُوَر):

أمّا الْفَضَائِل فِي اللُّغَةِ: فجمعُ فضيلةٍ، وهي الدّرجةُ الرّفيعةُ، وحُسْنِ الخُلُقِ، وهي المَحاسِنُ أيضاً. يُقال رجُلٌ فاضلٌ، وفاضَلْتُ فُلاناً ففضَلْتُهُ، إذا ذكرْتُما محاسِنَكُما فكُنْتَ أكثَرَ محاسِنَ منه. وفضيلةُ الشّيءِ: مرتبتُهُ أو وظيفتُهُ الّتي قُصِدَت منه، والفضل والفضيلَةُ: الخيرُ والزّيادةُ، وهو خلافُ النّقِيصةِ.[1]

أمّا السُّوَرُ في اللّغة: فجمع سُورَةٍ مؤنّثة، وتُجْمَعُ على سُوَرٍ بفتح الواو، وتُجمع على سُورَاتٍ، وسُوَرَاتٍ، وتُجمع على سُوْرٍ بِضَمّ فسكون.[2]

قال ابن فارس (ت395هـ): "**(سَوُرَ)** السّينُ والواوُ والرّاءُ أصلٌ واحدٌ يدُلُّ على عُلُوٍّ وارتفاعٍ".[3]

ولها عدّة معانٍ في اللّغة: منها: المنزلة الرّفيعة فهي كُلّ منزلةٍ مِن البِناء، ومنه سورَةُ القرآن؛ لأنّها منزلةٌ بعد منزلةٍ مقطوعةٍ عن الأخرى، وعرّفها بعضهم: بالشّرف، وقيل الدّرجة، وقيل ما طال مِن البناء وحسُن، وقيل: هي العلَامة، وقيل: الفصلُ أو القِطعة المُستقلّة مِن القرآن، وَقيل: سُمِّيَت سورة القرآن بذلك تشبيهاً بسُور المدينة؛ لكونها مُحيطةً بآياتٍ وأَحكامٍ إحاطةَ السُّور بالمدينَة، وقيل: بارتفاعها، لأنّها كلام الله، فكل سورة من القرآن بمنزلة درجةٍ رفيعةٍ ومنزلٍ عالٍ يرتفع القارئ منها إلى درجةٍ أخرى ومنزل آخر إِلَى أَن يستكمل القرآن.[4]

أمّا في الاصطلاح: فقد عرّفها الجَعْبَرِيّ (ت732هـ) بقوله: "حدّ السّورة قرآنٌ يشتمل على آيٍ ذوات فاتحةٍ وخاتمةٍ، وأقلّها ثلاث آياتٍ".[5]

وعدد سور القرآن مائة وأربع عشرة سورة، ثبتت جميعها بالتّوقيف مِن الأحاديث والآثار[6]، قال الجَعْبَرِيّ: "عدد سور القرآن العظيم باتّفاق أهل الحلّ والعقد: **مائة وأربع عشرة** سورة، كما هي في المصحف العثمانيّ؛ أوّلها الفاتحة وآخرها النّاس".[7]

ثانياً- تعريف فضائل السّور باعتباره لقباً على علمٍ مخصوصٍ:

فضائل القرآن، أو ثواب القرآن، أو فضائل سور القرآن هو: "عنوانٌ لِمَا جاء عن النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- في تعلّم القرآن وتعليمه عموماً، أو في حقّ بعض الآيات والسّور من الفضل والثّواب والأجر الدّنيويّ والأخرويّ".[8]

ويعد علم الفضائل علماً مِن عُلوم القرآن، وفرعاً مِن فروعه؛ لأنّ علوم القرآن اسمٌ جامعٌ لعلوم كثيرة تتعلّق بالقرآن كالنّاسخ والمنسوخ، والمُحْكَم والمُتشابه، وأسباب النّزول، والعامّ والخاصّ، والمطلق والمقيّد...، إلى غير ذلك ممّا له صِلَةٌ بعلوم القرآن.

وينبغي **التّنبيه** على أمرٍ وهو: التّفريق بين **(فضل القرآن، وفضائل القرآن)**.

فكلمة **(فضائل)** المراد بها اسم الفاعل، وأمّا كلمة **(فضل)** فهي مصدر، ومن حيث المعنى ففضل القرآن هو فضله وأفضليّته على غيره من الكتب السّماويّة، بدرجاتٍ لا تدخل تحت الحصر، كإعجازه اللّغويّ، والبيانيّ، والتّشريعيّ، وكونه ناسخاً لما

1. لسان العرب، لابن منظور، ج524/11، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص1043، مادّة: (فَضَلَ).
2. معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس، ج115/3، مادّة: (سَوَرَ).
3. المصدر نفسه، ج115/3، مادّة: (سَوَرَ).
4. لسان العرب، لابن منظور، ج386/4، القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص411، مادّة: (سَوَرَ).
5. ورد كلام الجَعْبَرِيّ في: البرهان في علوم القرآن، للزّركشيّ، ص186، والإتقان في علوم القرآن، للسّيوطيّ، ج347/2.
6. الإتقان، للسّيوطيّ، ج347/2.
7. حُسن المدد في معرفة فنّ العدد، ص232. وحكى هذا الإجماع ابن الجوزيّ في كتابه: فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، ص233-234- 235، وحكاه السّيوطيّ في الإتقان، وذكر قولا بأنها: ثلاثَ عشرةَ بجعل الأنفال وبراءة سورةً واحدةً. ج422/2.
8. انظر: فضائل القرآن، للفريابي، ص14، وفضائل القرآن، للنسائي، ص17.

قبله من الكتب، وهَيمنته عليها، واجتماع له شرف الزّمان والمكان، فأمّا الزّمان فقد نزل في خير الشّهور(**رمضان**)، وأما المكان فقد نزل في خير البقاع (**مكّة، والمدينة، وما جاورهما**)، وكذلك تكفّل الله بحفظه...، إلى غير ذلك.[1]

كما ينبغي التّنبيه على أنّه في الغالب ما يُعبَّر عن فضائل السُّوَر بفضائل القرآن؛ لأنّ فضائل السُّوَر تدخل تحت عنوان فضائل القرآن، وذلك لشموله لفضائل السُّور، حتّى أنّ أغلب الّذين كتبوا في هذا الفنّ عَنْوَنُوا كتبهم بفضائل القرآن وبداخلها خَصَّصُوا فصلاً أو مبحثاً، أو جزءاً لفضائل السُّوَر.

والفضائل الّتي وردت في القرآن على ضربين:

الأوّل: ما ورد في فضل القرآن على الجملة، **والثّاني:** ما ورد في فضل سُوَرٍ بعينها.[2]

ثالثاً- أهمّيّة علم فضائل السّور:

إنّ علمَ الفضائل مِن أجلّ العلومِ وأشرفِهَا؛ لارتباطِهِ بكتابِ الباري -سبحانه وتعالى- الّذي أنزله هدىً ورحمةً وبشرى للعالَمين، وللسّعادةِ في الدّارين، فشرفُ العلمِ وأهمّيّته يكون بشرفِ المعلومِ وأهمّيّته.

وممّا يدلّ على أهمّيّته أيضا: اهتمام النّبيّ-صلّى الله عليه وسلّم- وذلك مِن خِلال بيانِه لفضائلِ سُوَرِ القرآن، وكذلك اهتمام الصحابة مِن بعدِه، والتابعين ومَن تَبِعَهُم.

كما أنّ هذا العلمَ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحاملِ القرآن وتالِيه، فيُورثه العلمُ بالفضائل زيادةً في إكرامِ كتابِ اللهِ وتنزيهِهِ وتعظيمِهِ، كما يُورثه الإخلاصَ والعملَ بِهِ، وعدَمَ الانقطاعِ عن تلاوتِهِ، والخشوعَ عند قراءتِهِ أو سماعِهِ وتدبّر آياتِهِ، والتّرغيب في تلاوتِه والحَثُّ على حِفظِه، كما أنَّه يوصله إلى فهمِه كما أنزل على رَسُولِنا-صلّى الله عليه وسلّم-؛ لأنّ في ذكرِ فضائلِ السُّوَرِ حثٌّ وترغيبٌ على قراءتِها وتدبُّرِها وفهمِهَا والإيمانِ بها، ومِن ثَمّ العمل بها للفوزِ بسعادةِ الدّنيا والآخرةِ، وأيُّ علمٍ أشرفُ مِن هذا العلمِ الّذي يدعُونا إلى قراءةِ كتابِ اللهِ والإيمانِ بِه.

ومما يدل على أهميته أيضا إرشاده المسلم إلى ما يَزيدُ به حسناتِه، ويمحُو به سيّئاتِه، ويُوَجّهه إلى السّلاحِ الّذي يُحارِب به الشّيطان، ويُعِينه على المُجابهةِ والتّصدّي لِمَن أرادَ أنْ يضُرّ به مِن شياطينِ الإنسِ والجنّ، والّذي يُعانِي منه كثيرٌ مِن النّاسِ في جميعِ الأزمانِ وإلى الآن، كما يُرشِدُه إلى التّداوي به مِن الأمراضِ الْحِسِّيَّةِ والمعنويّةِ، يقولُ الله تعالى: ﴿أَلاَ بِذِكْرِ اللهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرّعد:29]، وأيُّ ذِكْرٍ تطمئِنُّ لَه القلوبُ بمثْلِ ما تطمئِنُّ لكلامِ مولاها وخالِقِها.

كما يوقفه على مدَى منزلة رسولِنا الكريم-صلّى الله عليه وسلّم-، ومدَى كرامة هذه الأُمّة حيثُ اختصَّها ربّها بهذا الكتابِ الكريمِ الّذي يحوي أعظمَ ما حَوَتْهُ الكُتب الّتي قبلَه، والرّسول الكريم الّذي بيّن لنا قدْرَ هذا الكتاب العظيم.[3]

ولا يفوتني التّنبيه على أنّ الاستفادة من فضائل سور القرآن الكريم تكمُنُ في صحّة الاعتقاد بها والقناعة التّامّة، والتّصديق بما ورد فيها، وفي ذلك يقول الزّركشيّ (ت794هـ): "هذا النّوع لن ينتفع به إلاّ من أخلصَ للّه قلبه ونيّته، وتدبَّر الكتاب في عقله وسمْعه وعمَّر به قلبَه وأعمَل به جوارحه، وجعله سمِيره في ليله ونهاره، وتمسّك به وتدبَّره، هنالك تأتيه الحقائق مِن كلّ جانب، وإن لم يكن بهذه الصفة كان فعله مكذِّبا لقوله، كما رُوِي أنّ عارِفاً وقعَت له واقعةٌ، فقال له صديق له: نستعين بفلان فقال: أخشَى أن تَبْطُل صلاتي الّتي تقدَّمَت هذا الأَمْر، وقد صلّيتُها قال صديقُه: وأين هذا مِن هذا؟ قال: لأنّي قلتُ في الصّلاة ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:4] فإن استعنتُ بغيره كذبْتُ، والكذِبُ في الصّلاة يُبطلها، وكذلك الاستعاذة من الشّيطان الرّجيم، لا تكون إلاّ مع تحقُّق العداوة، فإذا قَبِل إشارة الشّيطان، واستنْصحَه فقد كذَّب قولَه فبَطُل ذكرُه"[4].

1. انظر: مقدمة تحقيق كتاب فضائل القرآن، للفريابي، ص13. **بتصرّف**.
2. انظر: الإتقان، للسيوطي، 6/2100-2111.
3. انظر: فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلّام، ص21-22، فضائل القرآن، لأبي بكر الفريابيّ، ص19، موسوعة فضائل سور وآيات القرآن، لمحمّد رزق بن طرهونيّ، ج1/7-8. **بتصرّف.**
4. البرهان، ص293.

الفرع الثّاني- التّعريف بالسَّبْعِ الطُّوَل، وذكر الخلاف فيها:

أوّلاً- التّعريف بالسّبع الطُّوَل: فأمّا السّبع؛ فهيَ العَدَدُ المعروف، وأمّا **الطُّوَل:** فقد ذكر ابن فارس أنّ: "الطّاءُ والواوُ واللّامُ أصلٌ صحيحٌ يَدُلُّ علَى فضلٍ وامتِدَادٍ فِي الشّيءِ. مِن ذلكَ: طالَ الشَّيءُ يطولُ طُولاً، والطُّولُ خِلافُ الْعَرْض"[1]، وذكر الأزهريّ (ت370هـ) أنّ الطُّوَل: "جمع الطُّولَى، يُقَالُ: هي السُّورَةُ الطُّولَى، وهُنَّ الطُّوَل"[2]، وكذلك الزَّرْكَشِيّ قال: "بِضَمِّ الطَّاءِ جمع طُولَى، كَالْكُبَرِ جمع كُبْرَى"، ونقل عن أبي حَيَّان التَّوْحِيدِيّ (ت414هـ) أنّ كَسر الطّاء مَرْذُول[3].

والمُراد بالسّبع الطُّوَل هنا: سبع سُوَرٍ طويلةٍ، تتميّزُ بِطُولِهَا عَنِ الْمِئِين والمُفَصَّل؛ وإنّما سُمِّيَت السُّوَر السّبع الطُّوَل؛ لِطُولِهَا على سائرِ سُوَرِ القرآن[4]، وقد اتّفق القول على سِتِّ سُوَرٍ مِنها وهُنّ: البقرة، وآل عمران، والنّساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، فهذه سِتُّ سُوَرٍ مُتَوَالِيَةٍ.

واختُلِف في تحديد السّابعة على أقوال:

القول الأوّل: أنّ السّورة السّابعة هي سورة (**يُونُس**)، وهو مرويٌّ عن سعيد بن جُبَيْر(ت95هـ) ومُجاهد (ت104هـ).[5]

القول الثّاني: أنّها (**الأنفال وبراءة**) معاً ؛ لأنّهم كانواْ يعدُّونهما سورةً واحدة؛ لعدم الفصل بينهما بالبسملة؛ ولأنّهما نزلتا جميعاً في مغازي رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-.[6]

وأغلبُ من يقول بهذا القول يستدلّ بحديث ابن عباسٍ في سؤاله لعثمان: "ما حَمَلَكُم على أنْ عمدتُم إلى الأنفال، وهي مِن المثاني، وإلى براءة وهي مِن المِئِين، فقرنتُم بينهما ولم تكتبوا سطراً: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، ووضعتموها في السَّبع الطُّوَل؟ ما حَمَلَكُم على ذلك؟ ...". الحديث.[7]

القول الثّالث: أنّها (**براءة**) وحدها، قال ابن حَجَر: "وقد رَوَى النَّسائيّ[8] بإسنادٍ صحيحٍ عنِ ابنِ عبّاسٍ: ((أنّ السّبعَ المثانِي هِيَ السّبعُ الطّوال)) أي السُّوَر مِن أوّلِ البقرةِ إلَى آخر الأعرافِ ثُمّ براءة".[9]

وجه الاستدلال: قوله: "ثُمَّ براءة" فلم يذكر الأنفال، بدليل انتقاله مِن الأعراف إلى براءة بـ (ثُمّ).

1. معجم مقاييس اللّغة، ج3/433-434، مادّة: (طَولَ).
2. تهذيب اللّغة، ج19/14، مادّة: (طَالَ).
3. البُرهان، ص172، وكذلك جاء في النّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، بدون كلام أبي حيان، ج3/144، مادّة (طَوُلَ)، **وهذا ما اعتمدتُه في عنوان البحث.**
4. انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطّبريّ، ج1/103، تهذيب اللّغة، ج19/14، مادّة: (طَالَ)، **بتصرّف.**
5. ذكر هذا القول: ابن جرير في تفسيره، وعزاه لسعيد ابن جُبَيْر، ج1/101-102، وذكره ابن أبي حاتم في تفسيره، ج7/2272، والأزهريّ في تهذيب اللّغة، ج19/14، والبيهقيّ في السُّنن الصّغير، ج1/343، وفي الجامع لشُعَب الإيمان، ج4/73، والزّركشيّ في البُرهان، ص172، وابن حَجَرٍ في فتح الباري، ج8/382، والعينيّ في عُمدة القاري، ج18/81، والسّيوطيّ في الإتقان، ج2/412، وكذلك أكثر الكُتب المُصنَّفة في عُلوم القرآن تذكر هذا القول، فهو مشهورٌ.
6. حكاه الزّركشيّ في البُرهان واختاره، ص172.
7. رواه أحمد في مُسنَده، ج1/332-334-378، برقم [399-499]، وأبو داود في سُننه، كتاب الصّلاة، باب ما جاء في مَن جَهَرَ بِهَا، ج1/508-509 ، برقم [782] وسكتَ عنه، والتّرمذيّ في الجامع الكبير، أبواب تفسير القرآن، باب ومِن سورة التّوبة، ج5/166-167 ، برقم [3086]، والنَّسائيّ في فضائل القرآن، ص84-85 ، برقم [32]، ورواه ابن حبّان في صحيحه، كتاب الوحي، ذكر ما كان يأمر النّبيّ بِكَتَبَةِ القرآن عند نزول الآية بعد الآية، ج1/230-231 ، برقم [43]، والحاكم في المُستَدرَك على الصّحيحين، كتاب التّفسير، تفسير سورة التّوبة، ج2/360 ، برقم [389]، وجعله على شرط الشّيخين ولم يُخرّجاه، وتابَعَه الذّهبيّ، وأوْرَدَهُ ابن جَرِيرٍ في تفسيره، ج1/102-103، والحديث فيه: يزيد الفارسيّ ابن هُرْمُز، سئل عنه ابن معين وأحمد وابن القطّان فلم يعرفوه، وذكروا بأنه كان يكون مع الأُمَراء. انظر: التّاريخ الكبير للبخاري، ص367، والضّعفاء الصّغير له، ص127، والجرح والتّعديل، لابن أبي حاتم، ج1/9293-294، وضعف إسناده أحمد شاكر، وذكر بأن الحديث لا أصل له. انظر تعليقه على الحديث في مُسنَد أحمد، ج1/332، كما ضعف إسناده وحكم على متنه بالنكارة شُعيب الأرنؤوط. انظر تعليقه على الحديث في مُسنَد أحمد، ج1/460، وضعف إسناده الألبانيّ، ونقل تضعيف البخاريّ وابن حجر ليزيد. انظر ضعيف سُنن أبي داود، ج1/306.
8. السنن الكبرى، ج10/144، برقم [11212]، كتاب التّفسير، باب قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ)، رجاله ثقات.
9. انظر: فتح الباري، ج8/158، وذكره المُباركفوريّ في تُحفة الأحْوَذِيّ، ج8/145، والعظيم آبادي في عون المعبود نقلاً عن ابن حَجَر، ج4/233.

القول الرّابع: أنّها (**الكهف**) وهو قول ابن عبّاس.[1]

القول الخامس: أنّها (**الفاتحة**)، وعُدّت من السّبع الطُّوَل مع قصرها لكثرة معانيها.[2]

التّرجيح: الّذي يُرجّحُه الباحثُ هو القولُ الثّالثُ، وهو أنّ (**براءة**) وحدَها هي سابع السّبع الطُّوَل؛ وذلك للآتي:

- أنّه قولٌ معتمدٌ على أثرٍ صحيح الإسناد.
- أنّ براءة، تتميّز بِطُولها عنِ الأنفال، ويونس، والكهف، فعدَد آياتها: (130)، وعدَد آيات سورة الأنفال: (76)، وعدَد آيات سورة يونس: (109)، وعدَد آيات سورة الكهف: (105).
- أنّ القول الّذي يقول بأنّ (**براءة والأنفال**) معاً هُما سابع السّبع الطُّوَل يعتمدُ على حديثٍ ضعيفٍ جِدّاً، وكما هو معروفٌ ومشهورٌ أنّ براءةَ سورة مُستقلّة عنِ الأنفال.
- أنّ القولَ الّذي يقول بأنّ (**الكهف**) هي سابع السّبع الطُّوَل انفرد به الحاكم وحده، وكون الكهف مِن المِئِين هو أصحُّ وأَوْلَى؛ لشبَهِهَا بها.
- أنّ القولَ الّذي يقول بأنّ (**الفاتحة**) هي سابع السّبع الطُّوَل غريبٌ ومُشْكِلٌ جِدّاً[3]، فلم يَسْتَنِد إلى دليلٍ ولاَ إلى قولِ إمامٍ، ولا يَتَوافقُ مع منطُوقِ الحديثِ فالكثرةُ تختلِفُ عنِ الطُّولِ، كما أنّ العِبْرَةَ في طُولِ بِنَاءِ السُّورَةِ وآياتِهَا لا بِكَثْرَةِ معانيها.[4]

فالقولُ الرَّاجِحُ في نَظَرِ الباحث هُوَ أنَّ (**براءة**) هي السُّورَةُ السّابعةُ المُتَمِّمَةُ لِلسّبعِ الطُّوَل، ومَن أخذَ بغير هذا القول جازَ لهُ العمل به؛ لأنّه يستندُ إلى دليلٍ وإلى عالمٍ جليلٍ قائلٍ به. والله أعلم.

الفرع الثّالث- ترجمة الحاكم الجُشَمِيّ:

أوّلاً- نسبه: هو الحاكم أبو سعد المُحَسِّن بن محمّد بن كُرّامة بن محمّد بن أحمد بن الحسن بن كُرَّامة بن إبراهيم بن إسماعيل ابن محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن الحَنَفِيّة بن عليّ بن أبي طالب، وهو البطن الثّالث عشر من محمّد بن الحنفيّة، والرّابع عشر من عليّ بن أبي طالب، فهم علويّون، إلاّ أنّهم ما عُرِفوا بهذا النّسب، فما طلبوا الشّهرة وما بلغوها، الْجُشَمِيّ بضمّ الجيم وكسرها، البيهقيّ، وجُشَم قبيلةٌ مِن خُراسان، وبيهق أكبر مدينةٍ فيها.

كان الجُشَمِيّ أحد أعلام الفكر الإسلاميّ، وأئمّة الكلام، والتّفسير، صاحب التّصانيف، أصوليٌّ، مشاركٌ في علوم كثيرة، حيث بلغت مصنّفاته اثنان وأربعون كتاباً، مُعتزليّ، زيديّ، كان إماماً عالِماً حنفيّاً وانتقل إلى الزّيديّة.

ثانيا- مولده ونشأته: وُلِد الجُشَمِيّ في شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمأئة هجريّ، في قرية جُشَم مدينة إيرانيّة تقع في محافظة خُراسان شمال شرق إيران، تبعد حوالي **250** كم إلى الغرب من مدينة مشهد عاصمة خُراسان.

قرأ بنيسابور، ووَفَدَ إلى اليمن، واشتهر بصنعاء، وكان حنفيّ المذهب حتّى الأخريات من عمره ثُمّ انتقل إلى مذهب الزّيديّة الشّيعة، وفي الأصول معتزليّاً عدليّ الاعتقاد من أتباع مدرسة القاضي عبد الجبّار.[5]

ثالثاً- شيوخه: تتلمذَ الجُشَمِيّ على أيدي الكثير من علماء عصره أذكر من وقفتُ عليهم:

الإمام أبو حامد أحمد بن محمّد بن إسحاق النّجّار الإمام المُتكلّم (ت433هـ) عنه حدّث ومنه سَمِع، وأبو الحسين أحمد بن عليّ بن أحمد قاضي الحَرَمين (ت441هـ)، وأبو يعلى الحسين بن محمّد الزّبيريّ (ت430هـ)، وأبو محمّد قاضي القضاة عبد الله بن الحسن (ت431هـ) سمع عليه في شوّال سنة (430هـ)، أبو عليّ الحسن بن عليّ الوحشيّ الحافظ (ت429هـ)، والإمام

1. وذلك عند تفسيره السّبع المثاني بأنّها السّبع الطُّوَل قال: "البقرة، وآل عمران، والنّساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والكهف". أخرجه الحاكم في المُستدرَك، وقال: "هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيْخَيْنِ ولم يُخرّجاه"، وتابعه الذّهبيّ، ج2/386، وقال ابن حَجَر في الفتح: "وعند الحاكم أنّها الكهف"، ج8/382، وكذلك نقل السّيوطيّ في الإتقان، ج2/412.
2. ذكره المُباركفوريّ في مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج7/333.
3. عون المعبود، ج4/233.
4. دراسة حديث واثلة بن الأسقع: (أُعطيتُ مكانَ التّوراةِ السّبعَ الطِّوالَ) درايةً، وتحقيق المُراد بالسّبع الطّوال، لمُرْهَف بن عبد الجبّار سَقَّا، ص74.
5. انظر ترجمته: مقدّمة رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس، للجُشَمِيّ، ص9-10، تاريخ بيهق، لابن الفُنْدُق، ص390-392، معجم البلدان، لياقوت الحمويّ، ج2/141، طبقات الزّيديّة الكبرى، لإبراهيم بن القاسم، ج2/891، تراجم الرّجال، للجنداريّ، ص32، أعلام المؤلّفين الزّيديّة، لعبد السّلام بن عبّاس الوجيه، ص819-820، الأعلام، للزّركليّ، ج5/289، معجم المؤلّفين، لعمر رضا كحالة، ج3/21-22.

الزاهد المفسّر عليّ بن عبد الله بن أحمد النّيسابوريّ، المعروف بابن أبي الطّيّب (ت458هـ)، وأبو الفضل الأمير عبد الله بن محمّد الميكاليّ (ت436هـ)، وأبو عبد الرّحمن محمّد بن عبد العزيز النّبليّ (ت423هـ)، وأبو الحسن عبد الغافر بن محمّد بن عبد الغافر الفارسيّ (ت448هـ) سمع منه بنيسابور، وأبو الحسن إسماعيل بن صاعد (ت448هـ)، وأبو عبد الله محمّد بن عُميرة (ت414هـ)، وبالتالي لن يكون أخذ عنه مباشرة، اللهم إلا حضورا، وأبو محمّد عبد الله بن حامد الأصفهانيّ (ت417هـ)، وأبو القاسم محمّد بن أحمد بن مهديّ الحَسَنيّ (ت446هـ)، وقد كان مِن أهمّ الشّخصيّات الّتي روى عنها بالإجازة دون واسطة السّيّد الإمام النّاطق بالحقّ أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسنيّ (ت424هـ)، وهذا يعني أن عمره آن ذاك كان **11**سنة، وأبو حامد أحمد بن سهل الأنصاريّ (ت419هـ)، وحدّث عن الأستاذ أبي يوسف يعقوب بن أحمد (ت474هـ)، والفقيه أبو سعد المُفضّل بن محمّد الإستربادّيّ (ت442هـ)، وروى عن شيخه أبي عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبائيّ (ت303هـ)، وأفاد من قاضي القضاة وشيخ الحنفيّة في عصره: أبو محمّد عبد الله بن الحسين النّاصحيّ الحنفيّ الخُراسانيّ (ت447هـ) وذلك في سنة(434هـ)، والشيخ القاضي عليّ بن عبد الله النّيسابوريّ(ت457هـ)، وروى الحديث عن الإمام أبي عبد الرّحمن السُّلَميّ (ت412هـ)، هذا توفي قبل مولده.

رابعاً- تلاميذه: تتلمذ على يدِ الجُشَميّ الكثير أذكر من وقفتُ عليهم:

أبو مُضَر محمود بن جرير الضّبي الضّرير (ت507هـ) أستاذ الزَّمَخْشَريّ الأوّل والمُؤثّر فيه، الواسطة بينه وبين الجُشَميّ، وأحمد بن محمّد بن إسحاق الخوارزميّ (ت541هـ)، وعليّ بن زيد البرقونيّ (ت565هـ)، وروى عنه ولده محمّد، لم أقف على سنة وفاته، لكنه سمع منه سنة (452هـ)، وروى عنه أبو جعفر الدّيلميّ (د ت) شيخ القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السّلام (ت573هـ).[1]

خامساً- مؤلّفاته: كان الجُشَميّ إماماً عالِماً، مُصَنِّفاً، له جملة كتبٍ منها:

كتاب الإمامة على مذهب الزّيديّة (الهادويّة)، وكتاب العيون (مجلّد) في الرّدّ على أهل البدع، رواه الشّوكانيّ (ت1250هـ) بسنده إلى القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام الزيدي (ت573هـ)، عن السّيد عليّ بن عيسى بن حمزة الحسني (ت550هـ)، عن الزّمخشريّ (ت538هـ)، عن أحمد بن محمّد الجُشَميّ[2] عن المؤلّف[3]، وكتاب شرح عيون المسائل في علم الكلام، ترجم فيه لجماعةٍ مِن رجال الزّيديّة، وضمنه (طبقات المعتزلة) للقاضي عبد الجبّار المعتزليّ (ت415هـ) -الّذي جعل كتابه على عشر طبقات-، فأضاف إليه الجُشَميّ طبقتين فصارت اثنتي عشرة طبقة، وكتاب تنزيه الأنبياء والأئمّة، وكتاب تنبيه الغافلين في فضائل الطّالبيّين، ذكروا أنْ ليس له نظيرٌ في الآيات الواردة في أمير المؤمنين، وأولاده، وغيرهم، وكتاب التّأثير والمؤثّر في الكلام، وكتاب الانتصار لسادات المهاجرين والأنصار، وكتاب حلية الأبرار المصطفين الأخيار، وكتاب تحكيم العقول في الأصول، وكتاب التّفسير المبسوط بالفارسيّة، وكتاب التّفسير الموجز بالفارسيّة، والرّسالة الغرّاء، وبعضهم يذكرها بدون همزة الرسالة الغرّا، وكتاب ترغيب المهتدي وتذكرة المنتهي، وكتاب العقل والشّروط والمحاصرة، وكتاب المحاضرة، وكتاب الأسماء والصّفات، والرّسالة التّامة في نصيحة العامّة. بالفارسيّة، وتوجد ترجمة منها بالعربيّة، وكتاب الحقائق والوثائق، أو الحقائق والدّقائق، وكتاب التّقريب المنتزع من كتاب التّهذيب، وكتاب المنتخب في فقه الزّيديّة، وكتاب السّفينة الجامعة لأنواع العلوم، المشهورة حيث جمع فيها بين الزّهد والفقه والتّاريخ لسيرة الأنبياء السّابقين ونبينا -صلّى الله عليه وسلّم- والأئمّة إلى عصره، وذكر من اتّفق على إمامته ومن لم يتّفق ومن اختلف فيه، وفيها فنونٌ أخرى من العلوم، وهي في أربع مجلّداتٍ كبار، رواها الشّوكانيّ بسنده إلى الزّمخشريّ عن المؤلّف[4]، وكتاب جلاء الأبصار في متون الأخبار، ويسمّى أيضاً: جلاء الأبصار في فنون الأخبار. في علم الحديث مُسنَداً، وهو عبارةٌ عن أمالي في الحديث في ستين مجلساً أوّلها بتاريخ يوم الجمعة 13/ رمضان/ 478هـ، وآخره بتاريخ 481هـ، وقد شرح كثيراً من الأخبار بشروحٍ أدبيّةٍ جيّدةٍ، وروى هذا الكتاب الإمام الشّوكانيّ بالإسناد إلى المؤلّف[5]، وكتاب تفسير القرآن الكريم المُسمّى: (التّهذيب) قدر تسعة أجزاء كبار، من التّفاسير المتميّزة بالتّرتيب الأنيق، حيث جعل مداره على ثمانية عناوين، فيذكر فيه القراءة أوّلاً ويميّز السّبع من غيرها، ثُمّ اللّغة، ثُمّ الإعراب، ثُمّ النّزول، ثُمّ المعنى، ثُمّ الأحكام، ثُمّ النّظم، ويذكر ضمن المعنى أقوال كبار المفسّرين باختصار، اعتمده أئمّة الزّيديّة المتأخّرين. كُتِبَ سنة 565هـ، في مكتبة الفاتيكان (1023، 1026، 1026، عربيّ)[6]، وذكر حاجي

1. انظر شيوخه وتلاميذه: تاريخ بيهق، ص348-377-390-405، طبقات الزّيديّة الكبرى، ج2/891-895، تراجم الرّجال، ص32.
2. يحتمل أن يكون حفيد الجُشَميّ، لم أقف عليه.
3. الفتح الرّبّاني من فتاوى الإمام الشّوكانيّ، ج2/1513.
4. المصدر السّابق، ج2/1463.
5. المصدر السّابق، ج2/1441.
6. انظر: الأعلام، ج5/289.

خليفة(ت1067هـ) أنه رأى نسخةً مكتوبةً مؤرّخةً بسنة (652هـ)[1]، **قيل:** إنّ تفسير الكشّاف مِن هذا التّفسير بزيادة تعقيدٍ والله أعلم[2]، وروى هذا التّفسير الإمام الشّوكانيّ بسنده إلى ابن المؤلِّف محمّد عن أبيه[3]، كما ذكره القاسميّ (ت1332هـ) في تفسيره، ونقل عنه كثيراً، وقد أكثر من النّقل عنه في الجزء الخامس[4]، ورسالة تسمّى: (رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس)، وتسمى أيضاً: (رسالة أبي مُرّة إلى إخوانه المُجبِرَة)، وهي نفسها الرّسالة المسمّاة: (الرّسالة الباهرة في الفرقة الخاسرة)، وتسمّى: (الرّدّ على المُجبِرة)، كما تسمّى: (الدُّرَّة على لسان الشّيخ أبي مُرَّة إلى إخوانه من المُجبِرَة)، كما تعرف بـ: (رسالة إبليس إلى إخوانه من المُجبِرة والمُشبّهة في الشّكاية من المُعتزلة) من أشهر كتبه في أصول الدّين على شكل حوار بين إبليس والمخالفين، كان الكتاب سبباً في مقتل المؤلِّف، وهو مطبوع.[5] إلى غيرها من المؤلّفات فهي تصل إلى نَيّفٍ[6] وأربعين مُصنَّفاً.

سادساً- وفاته: توفّي الجُشَمِيّ شهيداً مقتولاً بسبب كتابه (رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس) بمكّة في 3/ رجب/ سنة (494هـ)، وهذا هو الأصحّ، عن عمر **81** عاماً، وقيل: توفّي سنة (545هـ)، والصّحيح الأوّل، وبه قال كُلّ من ترجم له.[7]

وأختمُ هذه التّرجمة بِذِكْرِ سَنَدٍ للجُشَمِيّ، فقد وقفتُ لهُ على سَنَدٍ بينه وبين رسولِ الله -صلّى الله عليه وسلّم- **سبعة رجالٍ**، وهذا هو السَّنَدُ كما ذَكَرَهُ ابن الفُنْدُق البيهقيّ (ت565هـ): قال الحاكم الإمام أبو سعدٍ المُحَسِّن بن كُرَّامة الجُشَمِيّ البيهقيّ: حدّثنا أبو حامد بن محمّد ابن إسحاق النّجار المُتكَلِّم قال: حدّثنا أبو سهلٍ بِشر بن أحمد الإسفراييني (ت362هـ) قال: حدّثنا أبو سليمان داود بن الحسين البيهقيّ الخسروجرديّ (ت323هـ) قال: حدّثنا يحيى بن يحيى المِنْقري (ت226هـ) قال: حدّثنا أبو عَوانةَ الوضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، عن قتادة بن دِعامة السّدوسي (ت117هـ)، عن أنس بن مالك عن النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- أنّه قال: "مَنْ زَرَعَ زَرْعاً أَوْ غَرَسَ غَرْساً فَأَكَلَ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ".[8]

المطلب الثّاني: ترجمة الزَّمَخْشَرِيّ، والرّدّ على شبهة أخذه تفسيره مِن الجُشَمِيّ، ودراسة السّبع الطُّوَل

الفرع الأوّل- ترجمة الزّمخشريّ:

أوّلاً- نسبه، وذِكر شيءٍ من سيرته: هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد -ويُقال ابن أحمد- بن عمر الزّمخشريّ، الخوارزميّ، المُعتزليّ، الإمام الكبير، جار الله؛ لمجاورته بمكّةَ، كما لُقِّب بفخر خوارزم، وعلّامة الإسلام، صاحب التّصانيف البديعة الهامّة، كان من أئمّة العِلم بالدّين، فصيحاً بليغاً علّامةً، مُفسِّراً، مُحدِّثاً، مُتكلِّماً، نَحْويّاً، لُغويّاً، بَيانيّاً، أديباً، ناظِماً، ناثِراً، مُشارِكاً في عدّةِ عُلومٍ، إمام عصره مِن غير مُدافع، وكان واسع العلم كثير الفضل غاية الذّكاء وجودة القريحة متفنّناً في كلّ علمٍ، مُعتزليّاً قويًّا في مذهبه مجاهراً به، مُصَرّحاً بذلك في تفسيره، ويناظِرُ عليه، حتى نُقِلَ عنه أنّه كان إذا قَصَدَ صاحباً له واستأذن عليه في الدّخول يقول لمن يأخذ له الإذن: قُل له أبو القاسم المُعتزليّ بالباب، وكان حنفيّ المذهب، وعَظُمَ صِيتُه في علوم الأدب، وديوان شعره سائرٌ، وكان يُضرَبُ به المثل، وسَلَّمَ مُناظروه له، شُهرتُه تُغني عَنِ الإطنابِ بذكره.

وُلِدَ يوم الأربعاء، لِسَابعِ عشرينَ رجب، سنة (467هـ) بزَمَخْشَر: وهي قرية جامعة من نواحي خوارزم، فهي داخلةٌ في جملة المدينة، وإليها يُنسب، وخوارزم: ليس اسماً للمدينة إنّما هو اسمٌ للنّاحية بجملتها، تنتمي أجزاؤها اليوم إلى أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان.

1. كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1/517.
2. حكى ذلك: الجنداريّ في تراجم الرّجال، ص32، وحكاه: السّيد أحمد الحسينيّ في مؤلّفات الزّيديّة، ج1/345.
3. الفتح الرّبّانيّ من فتاوى الإمام الشّوكانيّ، ج2/1429.
4. انظر: تفسير القاسميّ المسمّى (محاسن التّأويل)، ج5/20-41-145، وغيرها.
5. الكتب التي اعتمدتُ عليها في سرد مؤلّفاته: طبقات الزّيديّة الكبرى، ج2/892-893-894، تراجم الرّجال، ص32، مؤلّفات الزّيديّة، ج1/121-156-163-231-273-284-311-334-335-345-361-429، ج2/28-29-32-34-93-168-205-274-290-432، ج3/61-106، أعلام المؤلّفين الزّيديّة، 820-823، كشف الظّنون، ج1/517، الأعلام، ج5/289، معجم المؤلّفين، ج3/21-22، مقدّمة رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس، ص10-15.
6. نيف: النَّيِّفُ، مثقّل: هو الزّيادة، تقول: عشرة دراهم ونيّف. انظر: العين، ج8/376، مادّة: (نَيفَ)
7. انظر: مقدّمة رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس، ص10، وطبقات الزّيديّة الكبرى، ج2/894-895، وتراجم الرّجال، ص32، أعلام المؤلّفين الزّيديّة، ص819، والأعلام، للزّركليّ، ج5/289، ومعجم المؤلّفين، لعمر رضا كحالة، ج3/21.
8. انظر: تاريخ بيهق، ص283. والحديث متفق عليه، أخرجه البخاريّ في الجامع الصّحيح، عن قتيبة بن سعيد، وعبد الرحمن بن المبارك، عن أبي عوانة، الإسناد، بلفظ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلاَّ كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ ". ج3/103، برقم [2320]، وأخرجه مُسلمٌ في صحيحه، عن يحيى بن يحيى المنقري، عن أبي عوانة، الإسناد، بلفظ البخاريّ، ج3/1189، برقم [1553]، فكأنّ إسناد الجُشَمِيّ استخراج عليهما، إذ التقى مع البخاري في شيخ شيخه، ومع مسلم في شيخه من غير طريقهما.

أقام بخوارزم تُضرَبُ إليه أكباد الإبل، وتُشَدُّ إليه الرّحَال، وتحُطُّ بِفِنائِه رجال الرّجال، وتُحْدَى باسمه مَطايا الآمال، ثُمّ خرَج مِن خوارزم إلى الحجّ، وأقام بُرْهَةً مِن الزّمان بالحجاز حتّى هبّت على كلامه رياح البادية، وَوَرَدَ مناهِل العرَب العارِبَة، ثُمّ انكَفَأَ إلى خوارزم، كما تنقّلَ في البُلدان ولَقِيَ العلماء الأفاضل والكبار، وسمع الحديث من المتأخّرين، فوَردَ بغداد غير مرّةٍ، وناظَرَ بها، قَدِمَ إليها قبل الخمسمأئة، وتوجّه إلى الحجاز فحَجّ، وأقام هناك مُدّةً مُجاوِراً، وعاد إلى خوارزم وأقام بها، ثُمّ قَدِمَ بغداد بعد الثّلاثين وخمسمأئة، وَوَرَدَ مَرْو في زمان السّمعاني (ت562هـ) ولم يتّفق له رؤيته والاقتباس منه، وما دَخَل بلداً إلاّ واجتمعُوا عليه وتَلْمَذُوا له، واستفادُوا منه.

ثانياً- شيوخه: تتلمذَ الزّمخشريّ على أيدي الكثير مِن علماء عصره، أذكر منهم الآتي:

محمود بن جرير الضّبي الأصبهانيّ، أبو مُضَرٍ: أوّل من أدخل مذهب المُعتزلة إلى خوارزم ونشره فيها (ت507هـ، وقيل: 508هـ)، وسمِع ببغداد مِن أبي الخطّاب نَصْر بن أحمد بن عبد الله بن البَطِر المُقرئ (ت494هـ)، وحدَّث وأخَذ الأدَب عن أبي الحسن عليّ بن المُظَفّر النّيسابوريّ، وسمِع مِن أبي سعدٍ الشّفائيّ (ت491هـ)، وسمِع مِن شيخِ الإسلام أبي منصورٍ نَصْر الحارثيّ (ت494هـ)، وقرأ كتاب سيبويه بمكّة على عبد الله بن طلحة اليابريّ سنة (518هـ).

ثالثاً- تلاميذه: تتلمذ على يدِ الزّمخشريّ الكثير، أذكر منهم الآتي:

الشّريف السّيد الفاضل الكامل أبا الحسن عُليّ بن عيسى بن حمزة بن وهّاس الحسنيّ المكّيّ (ت556هـ)، عَرَف قدره، ورفع أمره، وأكثر الاستفادة منه، وذلك لمّا نزل مكّة، وحصل بينهما مودة عظيمة، وصنَّف باسمه تفسير الكشّاف، وربّما أنّ قصائد ديوانه في مدحه، وروى عنه أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطّويل ويقال الطّويليّ (ت581هـ)، وأبو سعد أحمد بن محمود الشّاشيّ (ت550هـ)، وأبو المحاسن عبد الرّحيم بن عبد الله البزّار (ت573هـ)، وأبو عَمْرو عامر بن الحسن السّمسار (ت547هـ)، وأبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه (ت560هـ).[1]

رابعاً- مُؤلّفاته: للزّمخشريّ مصنَّفاتٌ كثيرةٌ في عُلومٍ مختلفةٍ أذكرُ المشهور منها، وأترك الباقي مخافة الطّول:

الكشّافُ عَنْ حقائقِ التّنزيلِ وعُيُونِ الأقاويلِ فِي وُجُوهِ التّأويلِ في التّفسيرِ، يعتبرُ كتابه هذا مِن أمّهات كتب التّفسير بالرّأي، كما أنّ تفسير الطّبريّ مِن أمّهات التّفسير بالمأثور، وهو مِن أشهر كتب المُعتزلة، أبَانَ فيه مِن وُجوه الإعجاز والبلاغة القرآنيّة الشّيء الكثير، وكشف عن جمال النّظم القرآنيّ وسِحْر بلاغته وفنون إعرابه، يقع في أربعة مجلّدات؛ لكنّه شحنه بالعقائد المُعتزليّة المُخالِفة لمذهب أهل السُّنّة والجماعة، وهو أوّل ما صنَّف، ولم يصنَّف قبله مثله، قال فيه مُؤلّفُه:

إنَّ التّفاسيرَ فِي الدُّنْيَا بِلَا عددٍ وَلَيْسَ فِيهَا لَعَمري مِثل كشّافي
إنْ كُنتَ تبغِي الْهُدى فَالْزَمْ قِرَاءَتهُ فالجهلُ كالدّاءِ والكشّافُ كالشّافِي[2]

وكتاب أساس البلاغة، والمفصل في النّحو، والفائق في غريب الحديث، يقع في مجلّدٍ ضخمٍ أو مُجلّدين مُتوسّطين، وصفه ابن حَجَر بأنه كتابٌ حَسَنُ التّرتيب[3]، وكتاب المقامات، وربيع الأبرار وفصوص الأخبار، والمُستقصى في أمثال العرب مُجلّدان، والمُفرد والمُؤلف في النّحو، والقسطاس المستقيم، أو القسطاس في العَرُوض، وكتاب مشتبه أسامي الرُّواة. مطبوع باسم: متشابه الأسامي، والأنموذج في النّحو.[4]

1. انظر ترجمته: الأنساب، للسّمعانيّ، ج6/297-298، انباهُ الرّواة ، للوزير القِفْطِي، ج3/265-272 ، معجم البلدان، لياقوت الحمويّ، ج3/147 ، ج2/395 ، معجم الأدباء، لياقوت، ج6/2687-2690، تاريخ اربل، لابن المُستوفيّ، ج2/482-737 ، وفيات الأعيان، لابن خلّكان، ج5/168-174، سير أعلام النّبلاء، ج20/151-156، الجواهر المُضيّة في طبقات الحنفيّة، لابن أبي الوفا، ج3/447-448، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، للفيروز آبادي، ص290-292، طبقات المفسّرين، للسّيوطيّ، ص120 ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، للسّيوطيّ، ج2/279-280، طبقات المفسّرين، للدّاوديّ، ج2/314-316.

2. ذكر هذين البيتين: ياقوت الحمويّ في معجم الأدباء، ج6/2689، وذكرهما السّيوطيّ في حاشيته على تفسير البَيضاويّ المُسمّاة: (نَوَاهِدُ الأبكار وشَوَاردُ الأفكار)، ج1/4، وفي بُغية الوُعاة، ج2/280، والدّاوديّ في طبقات المفسّرين، ج2/316.

3. نُزهة النّظر في توضيح نُخبة الفِكر، ج1/121.

4. المصادر الّتي ذكرت مؤلّفاته: كشف الظّنون، لحاجي خليفة، ج1/832، الموجز في مراجع التّراجم والبلدان والمصنّفات وتعريفات العلوم، لمحمود محمّد الطّناحيّ، ص94، المكتبة الإسلاميّة، لعماد جمعة، ص84، هديّة العارفين أسماء المُؤلّفين وآثار المُصنّفين، لإسماعيل بن محمّد أمين، ج2/402-403، الرّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنّة المُشرَّفة، للكتّانيّ، ص157، كما يُرجَع إلى الكتب المترجمة له.

خامساً- وفاته: توفّي الزَّمَخْشَرِيّ بعد رجوعه مِن مكّة ليلة عرفة سنة (538هـ)[1]، بجُرْجَانِيَّة: تقع غرب أوزباكستان، عاصمة محافظة خوارزم، وعاش إحدى وسبعين سنة.[2]

الفرع الثّاني- الرّدّ على شُبهة أخذ الزّمخشريّ تفسيره مِن الجُشَمِيّ:

مِن خلال المُطالعة والبحث وُجد أنّ أوّل مَن أَثَارَ هذه المسألة الجَنْدَارِيّ (ت1337هـ) وذلك في كتابه: (تراجم الرّجال المَذْكُورة في شرح الأزهار) حيثُ قال: "وتفسير الكشّاف قيل مِن تفسير الحاكم بزيادة تعقيدٍ"[3].

وقولُ الجَنْدَارِيّ عَدَّهُ الدّكتور عدنان زَرْزُور اتّهاماً، وأنّه مُجرَّد كلامٍ نَقَله دون أنْ يُحقِّق فيه، وقد رَدّ على ذلك مِن خِلال مُقارناتٍ عقَدَها بين التّفسيرين مع ذِكر الشّواهد على ذلك مِن خلال التّفسيرين.[4]

قُلْتُ: وممّا يدلُّ على ضعف كلام الجَنْدَارِيّ وعدم صحتّه: أنّه عَبّر عن ذلك بصيغة التّمريض وذلك عند قوله: "قيل"، وكذلك عدم إسناده القول إلى قائله، مع عدم ذكر الأدلّة على ذلك مِن خلال عَقد مُقارناتٍ بينهما كما فعل ذلك زَرْزُور في ردِّه على مَنِ ادَّعى ذلك. **والله أعلم**.

وقد لخّص زَرْزُور تلك المُقارنات في نقاطٍ أذكُرُها على النّحو الآتي:

1- كثيرٌ مِن وجوه التّفسير والتّأويل الّتي يَذكرها الزّمخشريّ موجودةٌ في كتاب الجُشَمِيّ، ومنسوبةٌ فيه إلى أكثر مِن مُفسِّرٍ مِن مُفسّري المُعتزلة والسّلف المُتقدّمين.

قُلْتُ: وهذا معلومٌ فالمُتأخّرون عِيالٌ على المُتقدّمين، وما ترك المُتقدّمون للمُتأخّرين إلاّ النَّزْرَ اليسير، ومَن مِنَ المُتأخّرين مَن لم يستفد ويقتبس من علم الأوائل، ويَنْهل مِن معينهم، وخصوصاً أنّ الزّمخشريّ تلميذ الجُشَمِيّ بواسطةٍ، فمِن البديهيّ تأثُّر الطّالب بشيخه.

2- طريقةُ الزّمخشريّ في عرض الوجوه والآراء والتّعبير عنها مُغايرٌ لأسلوب الجُشَمِيّ مِن كُلّ وجهٍ، فأكثر كلام الزّمخشريّ داخلٌ في حَدّ التّعالي والغموض والتّكلّف.

قلتُ: وقد يُعْذَر الجَنْدَارِيّ إذا حُمِلَ كلامه على هذا المعنى.

3- أتى الزّمخشريّ في مواضع قليلة بما يُشبِه أحد وجوه التّأويل والتّفسير الخاصّة، الّتي لم نقف على ما يُماثلها مِن كُلّ وجهٍ في كتاب الجُشَمِيّ، ولكن هذه الآراء وإن لم يَصْعُب ردّها إلى أصحابها في كُتب التّفسير الأخرى، أو تخريجها على بعض القواعد الاعتزاليّة -الّتي يذهب إليها الجُبَّائِيَّان[5] بخاصّة- فإنّها على كُلّ حالٍ واردَة في مَواطن لا تحتاج إلى زيادة فِكْرٍ أو عناءٍ.

4- يعتمد الزّمخشريّ في باب التّأويل خاصّةً على مبدأ اللُّطف اعتماداً زائداً، وقد خرّج عليه مِنَ الآيات فوق ما ذكره الجُشَمِيّ وذهب إليه القاضي عبد الجبّار، وتُذكّر طريقته هذه بطريقة أبي مُسْلِمٍ الأصفهانيّ (ت322هـ) في هذا الباب.

5- هنالك مَواطن كثيرة في كتاب الزّمخشريّ يُظهِر فيها أثر الاعتماد على الجُشَمِيّ، وإنْ كان الزّمخشريّ يخلط فقرات الجُشَمِيّ المُنظَّمة بعضها ببعضٍ.

ويُركِّز دائماً على "الإعراب" ويُحاول جاهداً- في تفسيره بعامّةٍ- أن يربِطَ به وجوه المعنى والتّأويل، ممّا يضطرُّه إلى "التّدرُّج" في التّعبير عن المعنى الواحد بأكثر مِن عبارةٍ؛ يُصدِّرها بقوله "يعني" و "أي" و "المعنى"... ممّا يُدخل كلامه في المزيد مِن التّعقيد والثّقل، ويقطع على القارئ سبيل التّنبّه إلى وجود مصدرٍ آخر لهذه الوجوه والآراء، أو عَقد مقارنةٍ بين هذا التّفسير وتفاسير السّابقين! ولعلّ هذا ممّا يحرص عليه الزّمخشريّ على الدّوام.

1. راجع المصادر التي تمّ ذكرُها عند ترجمة الزّمخشريّ.
2. انظر: معجم البلدان، ج2/122-123، ج4/452.
3. ص32.
4. انظر: الحاكم الجُشَمِيّ ومنهجه في تفسير القرآن، ص461. فقد عَقَد عدّة مقارناتٍ بين التّفسيرين في عدّة مجالاتٍ منها: اللُّغة، والنّزول، والمعنى، والقراءة، والنَّظم، ويأتي بالشّاهد على ذلك، وذلك مِن خلال ذِكر نصّ كُلّ منهما، ثُمّ يُعلّق على ذلك مُبيّناً أوجه الاختلاف. للتّوسّع في ذلك راجع: ص461 إلى 477.
5. إذا ذُكِرَ الجُبَّائِيَّان كان المُراد بهما: أبو عليٍّ محمّد بن عبد الوهّاب الجُبَّائيّ (ت303هـ)، وابنه: أبو هاشمٍ عبد السّلام الجُبَّائِيّ (ت321هـ). انظر: البحر المُحيط في أصول الفقه، للزّركشيّ، ج1/155-263.

6- هُنالك مَواطن أخرى يبدو فيها للباحث أنّ مِن الظُّلم البَيّن للجُشَمِيّ أن يُقال إنّ الزّمخشريّ أفاد منه في كشّافه، فضلاً عن أن يكون أخذه منه، كما نقل الجَنْدَارِيّ، حتّى ولو قُلنا إنّ ذلك بزيادة تعقيدٍ، كما يقول صاحب هذا القول.

وبعدَ ذلك بدأ يُرجّح قائلاً: فإنّنا نُرجّح أنّ الزّمخشريّ قد اطّلع على كتاب الجُشَمِيّ وأفاد منه، كما نُرجّح في نفس الوقت أنّه لم يكن يُديم النّظر فيه حال جلوسه للكتابة أو الإملاء، كما نُرجّح بالطّبع إفادته الكُبرى مِن تفاسير المُعتزلة الآخرين، وإنْ كانت عَنْجَهِيَّته تأبَى عليه أنْ يُضيف إلى مخلوقٍ قولاً،...هذا إلى جانب وُقوفه الظّاهر على تفاسير السّلف، وإفادته مِن التّأويلات الّتي تَرِدُ في كُتب عِلم الكلام، وإذا كان انتفاعه بهذه التّفاسير لا يَقبل المُنازعة، فلِمن شاء أن يُرجّح أنّ الزّمخشريّ قد انتفع بها- على طريقته- بطريقٍ مُباشرٍ، وليس مِن اللّازم أن يكون قد وقع له كتاب الجُشَمِيّ. إذا صحّ هذا -وهو عندنا جِدّ بعيد- فإنّ خُلاصة القول في "الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعُيون الأقاويل في وجوه التّأويل"! إنّه مِن تفاسير السّابقين، ولكن بزيادة تعقيدٍ.. وقِلّة أمانةٍ. ورحِمَ الله الجَنْدَارِيّ!

ثُمّ إنّنا نستطيع أن نُؤكّد ما لمحناه وتحدّثنا عنه مِن نوازع الزّمخشريّ النّفسيّة، الّتي حالت بينه وبين إشراق العبارة ووضوح القصد، كما حالت بينه وبين الالتزام بإضافة الأقوال إلى أصحابها على الدّوام، إذا وقفنا على طَرَفٍ مِن مُقدّمة تفسيره- أيّ طرفٍ- وقارنّا بينه وبين خُطبة كتاب الجُشَمِيّ الّتي لا تتجاوز عُشْر مُقدّمة الزّمخشريّ، في حين أنّ كتاب الزّمخشريّ لا يتجاوز خُمسَيْ كتاب الجُشَمِيّ![1] ثُمّ عرض مُقدّمة كُلّ منهما. انتهى

قلتُ: وقد كان مِن بين الّذين تطرّقُوا لِحلّ هذه الإشكاليّة الأستاذ عبد الرّحمن بن سليمان السّالميّ حيث لخّص ذلك في النّقاط الآتية:

1- لا يُنكِر أحدٌ أثَر السّابق على اللّاحق، فالجُشَمِيّ تأثّر بِمَن قبلَه وأثّر فيمن جاء بعده، إلاّ أنّ المنهجين يختلفان كُلّيّاً، فالجُشَمِيّ منطلقه كلاميّ وهو الأساس الذي بَنَى عليه تفسيره، والزّمخشريّ تأسيسه بلاغِيّ حيث أعطَى الأولويّة لِفَهم البلاغة القرآنيّة، وممّا يؤكّد ذلك أنّ الزّمخشريّ لم يُعثر له على مُصنَّفٍ في علم الكلام مُستَقِلاً إلاّ رسالةً مُوجَزَةً.

وبالمُقارنة بينهما لا يوجد تأثُّرٌ بينهما في نظريّة النّظم ولا في المنهج ولا في الاهتمام ببعض المباحث، إنّما التّداخل الأسلوبيّ أحياناً كان الجامع بينهما وهو كيفيّة الاستناد إلى الأدلّة الكلاميّة وجُلُّها مُستقاةٌ مِمّن سبق في المدرسة البَهْشَمِيَّة[2]، وكان المصدر المُهمّ لكُلّ التّفاسير الاعتزاليّة هو تفسير أبي عليٍّ الجُبَّائِيّ.

2- المنهج المُختَطّ الّذي تبعه الجشمي والزّمخشريّ مُختلِفٌ، فالجشمي يسير في تفسيره على النّمط المَوسوعيّ، بينما الزّمخشريّ سلك منهج الاختصار في إبداء وجهة نظره الخاصّة دون التّطرّق إلى الأقوال الأخرى، إلاّ بحسب مُقتضى الحال والحاجة إلى الرّكون إلى أقوال الآخرين، وهذا المنهج هو ما سلكه أغلب مَن جاء بعده مِن المُفسّرين، كالبَيضاويّ (ت625هـ)، وأبي السّعود (ت982هـ)، وغيرهم، كُلٌّ بِحسب تأسيسه، وعقيدته، وفِكره، والمُنطلَق الذي ينطلِق منه، بينما أثّر الجشمي في المنهج على الطَّبَرْسِيّ (ت548هـ) والطُّوسِيّ (ت460هـ).

3- الزّمخشريّ له أدلّته الكلاميّة واستند إليها مِن مُصنَّفات القاضي عبد الجبّار الهَمدَانِيّ، ومِن الجانب الآخر استفاد مِن المدرسة الأشعريّة[3]، ومِن الأطروحة البلاغيّة لدى عبد القاهر الجُرجانيّ (ت471هـ) في كتابيه: (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز)، ويجدُرُ بنا الإشارة إلى أمرٍ مُهمٍّ وهو أنّ الجُرجانيّ ما ذَكر مُصطلَح (عِلم المعاني) مُطلَقاً في مُؤلَّفاته إلاّ إذا نُسِب له مِن نافلةِ القول (عِلم البيان) إنّما كان زيادةٌ مِن صنيع المُحقّقين للكِتاب، وإنّما ظهر لأوّل مرّةٍ في تفسير الكشّاف مُصطلَح عِلم المعاني مُقترناً بعِلم البيان. وبعدها فصّلَه السَّكّاكِيّ (ت626هـ) في كتابه (مفتاح العُلوم)[4] انتهى.

مِن خلال ما سبق يتبيّن لنا استقلال تفسير الزّمخشريّ عن تفسير الجُشَمِيّ، وإن تشابها في بعض الأشياء فهذا لا يعني أنّه مأخوذٌ بأكمله مِنه، فها هو الجُشَمِيّ في تفسيره يُكثر مِن النّقل عن أبي مُسْلِمٍ الأصفهانيّ، وأبي عليٍّ الجُبَّائِيّ، فلا يكون ذلك سبباً يدفعُنا إلى القول بأنّه مأخوذٌ منهما فالمُتأخِّر دائماً في حاجةٍ إلى المُتقدِّم، فهو عالةٌ عليه، وبالتّالي فلابُدّ أن نَحفَظَ لكُلّ عالِمٍ قدْرَهُ، ومَجهُوده الّذي بذَلَه مِن أجل الحصول على هذا العِلم، وإن كان الزّمخشريّ يُلام في عدم إسناده القول إلى قائله، وهو ما أثار حوله هذا الكلام، غير أنّه له عُذْرٌ في أنّه أراد أن يصبغ كلام الأوائل بصبغته، ويضيف إليه سحره البلاغيّ الّذي أنعم الله به عليه.

---

1. انظر: الحاكم الجُشَمِيّ ومنهجه في تفسير القرآن، ص477-480. **بتصرّفٍ.**

2. البَهْشَمِيَّة: هي فِرقةٌ مِن المُعتزلة مِن أتباع أبي هاشمٍ عبد السّلام بن محمّد -أبو عليّ- الجُبَّائِيّ أحد كبار المُعتزلة، وقد انتشر مذهبه؛ لِدعوة الصّاحب بن عبّاد (ت385هـ) إليه، فقد كان وزيراً لآل بُوَيْه. لمزيدٍ من الاطّلاع راجع: الفَرْق بين الفِرَق، لعبد القاهر البغداديّ، ص169، والتّبصير في الدّين، للإسفراييني، ص86، والمِلل والنِّحَل، للشَّهْرَسْتانيّ.

3. الأشعريّة أو الأشاعرة: أصحاب أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ (ت324هـ) المُنتسب إلى أبي موسى الأشعريّ -رضي الله عنه-، مُؤسّس المذهب الّذي يحمل اسمه، كما أنّه يُعتبر مُؤسّس عِلم الكلام. انظر: المِلل والنِّحَل، للشَّهْرَسْتانيّ، ج81/1.

4. راجع مُقدّمة تحقيق التّهذيب في التّفسير، ج54/1-55. **بتصرّفٍ.**

الفرع الثّالث- دراسة السّبع الطُّوَل

أوّلاً- سورة البقرة: الحديث الأوّل: قال الحاكم الجُشَمِيّ : عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عنِ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-: ((لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامٌ، وَسَنَامُ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مَنْ قَرَأَهَا فِي بَيْتِهِ نَهَاراً لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهُ شَيْطَانٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَمَنْ قَرَأَهَا لَيْلاً، لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهُ شَيْطَانٌ ثَلَاثَ لَيَالٍ)).[1]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أخرجه: أبو يَعْلَى المَوْصِلِيّ (ت307هـ) في مُسنَده، ج547/13، برقم[7554]، والعُقَيْلِيّ (ت322هـ) في الضّعفاء الكبير، ج6/2، وابن حبّان(ت354هـ) في صحيحه، كتاب الرّقائق، باب قراءة القرآن، ج59/3، برقم[780]، والطّبرانيّ(ت360هـ) في المعجم الكبير ج163/6، برقم[5864]، وأبو نُعيم الأصبهانيّ(ت430هـ) في تاريخ أصبهان (ذِكر أخبار أصبهان)، ج135/1، والبيهقيّ(ت458هـ) في الجامع لشُعب الإيمان، ج47/4، برقم[2161]، والذّهبيّ(ت748هـ) في ميزان الاعتدال، ج631/1، وذكره الهيثميّ (ت807هـ) في مَجمع الزّوائد، كتاب التّفسير، سورة البقرة، ج311/6-312، وفي المقصد العَلِيّ في زوائد أبي يَعْلَى المَوْصِلِيّ، كتاب فضائل القرآن وأهله، ج123/3، برقم[1221]، وفي موارد الظّمآن إلى زوائد ابن حبّان، كتاب التّفسير، سورة البقرة، ص427، برقم[1727]، وابن حَجَر في لسان الميزان، ج321/3-322، وفي المطالب العالية، كتاب التّفسير، سورة البقرة، ج526/14، برقم[3551]، والسّيوطيّ (ت911هـ) في الجامع الكبير، ج595/2، برقم[2391]، والمُتّقي الهنديّ(ت975هـ) في كنز العُمّال، كتاب الإيمان والإسلام، بابٌ في تلاوة القرآن وفضله، ج565/1، برقم[2549]، والمناويّ(ت1031هـ) في فيض القدير، ج511/2-512، برقم[2420]، والألبانيّ(ت1420هـ) في ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، ص279، برقم[1933]، وفي سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، ج525/3، برقم[1349]، ومن المفسرين الثّعلبيّ (ت427هـ) في الكشف والبيان، ج135/1، والطَّبَرْسِيّ في مَجمع البيان، ج41/1.

2- **الحُكم على الحديث:** هذا الحديث إسناده ضعيفٌ، فيه: **خالد بنُ سَعيد بن أبي مريم القُرَشيّ التَّيْمِيّ المدنيّ**، مولى ابن جُدعان، والد عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبي مريم.

روَى عن: سعيد بن عبد الرحمن بن رُقَيْش، وغانِم بن الأَحْوَص، والمُطَّلب بن عبد الله ابنِ حَنْطَب، ونُعَيْم المُجْمِر، وأبي زينب مولى حازم بن حَرْمَلَة الغِفَاريّ، وأبي مالك الأشعريّ، ورَوَى عنه: ابنه عبد الله، وعطّاف بن خالد المخزُومِيّ، ومحمّد بن مَعَن الغِفَارِيّ.[2]

قال العُقَيْلِيّ: "خالد بن سعيد المدنيّ عن أبي حازم لا يُتابَعُ، وفي فضل سورة البقرة روايةٌ أحسن مِن هذا الإسناد وأصلح بخلاف هذا اللّفظ، وأمّا في تمثيل القرآن فليس فيه شيءٌ يثبت"[3]، وذكره ابن حِبّان في الثّقات[4]، ولكن هذا لا يعني أنّه ثقةٌ، لتوثيق ابن حبّان المجاهيل، وضعفه الهيثميّ[5]، ونقل ابن حجر عن ابن المدينيّ (ت234هـ) أنه لا يعرفُه، وعن العُقيليّ استنكاره، وجهله ابن القطّان (ت198هـ)[6].

وضعّفَ الحديث السّيوطيّ[7]، والألبانيّ.[8]

3- **غريب الحديث:** قولُه: (**سَنَام**): السّنامُ بفتح أوّله كُتَلٌ مِن الشَّحْمِ مُحَدَّبَةٌ على ظهرِ الْبَعِيرِ والنّاقةِ، وَمِن كُلّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ، وَمِن الأَرْض وَسطهَا، وَمن الْقَوْم شريفهم، وَيُقَال: سَنَام الرّجُل عُلوّه وشَوكته، والجمع أَسْنِمَةٌ، ومنه سُمّيت سورة البقرة سنام القرآن؛ لأنّها أعلاه فسنام كلّ شيء أعلاه[9]، واستُعمل لفظ السّنام في الحديث استعارةً من سنام البعير؛ للدّلالة على الرّفعة والعلوّ، ثم كثُر استعماله حتّى صار مثلاً.[10]

1. التّهذيب في التّفسير، ج219/1.
2. انظر: تهذيب الكمال، 83/8، والميزان، 631/1، ولسان الميزان، 321/3-322.
3. الضّعفاء الكبير، ج6/2.
4. ج260/6.
5. مَجمع الزّوائد ومنبع الفوائد، ج312/6.
6. تهذيب التّهذيب، ج95/3.
7. رَمَزَ له بـ: (ض) في الجامع الكبير، ج595/2، وكذلك في الجامع الصّغير. انظر: فيض القدير، للمناويّ، ج512/2.
8. انظر: ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، ص279، والسّلسلة الضّعيفة، ج525/3.
9. انظر: لسان العرب، ج306/12، مادّة: (سَنم).
10. انظر: فيض القدير، ج511/2. **بتصرّف.**

4- **المعنى الإجماليّ للحديث:** هذا الحديث يفيد بأنّ سنامَ القرآنِ هو السّورةُ الّتي ذُكِرَتْ فيها البقرةُ، وأنّ مَن قرأها في بيتِه - أي في محلِّه بيتاً أو غيره، وإنّما ذُكِرَ البيتُ للأغلبيّةِ- ليلاً لم يدخلْ بيتَه أو المحلّ الّذي هو فيه شيطانٌ، وإنّما جاء لفظ الشّيطان في الحديث نَكِرة دفعاً للتّوهُّم بأنّ المُراد مِن الحديثِ هو إبليس وحده، ومُدّة ذلك ثلاثة أيّامٍ، وكذلك مَن قرأها نهاراً.[1]

5- **التّوظيف العَقَدِيّ للحديث:** قال المناويّ: "وتمسّك بهذا الحديث وما بمعناهُ مَن ذهب إلى القول بخلق القرآن؛ لأنّ ما لَهُ سنامٌ أو قلبٌ لا يكون إلاّ مخلوقاً، **ورُدّ** بأنّ القرآنَ ليس بجسمٍ ولا ذي حدودٍ وأقطارٍ، وإنّما المُرادُ بِكونها سنامُ القرآنِ أنّها أعلاه كما تقرّرَ أنّ السّنامَ مِن البعير أعلاهُ"[2]، **قُلْتُ:** ولا أدري أَذَكَرَهُ الجُشَمِيّ في تفسيره دون غيره مِن الأحاديث الصّحيحةِ الواردةِ في فضائل سورة البقرة إشارةً منه إلى اعتزالِه أم لا!!؟ **والله أعلمُ.**

الحديث الثّاني: قال الزّمخشريّ: عن رسولِ اللهِ-صلّى الله عليه وسلّم-: ((السُّورَةُ الَّتِي تُذْكَرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ فُسْطَاطُ الْقُرْآنِ فَتَعَلَّمُوهَا، فَإِنَّ تَعَلُّمَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ وَلَنْ تَسْتَطِيعَهَا الْبَطَلَةُ. قِيلَ: وَمَا الْبَطَلَةُ؟ قَالَ: السَّحَرَةُ)).[3]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أخرجه: الدّيلميّ (ت509هـ) في الفِرْدَوْس، ج344/2، برقم[3559]، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيّ، والسّيوطيّ في الجامع الكبير، ج768/3-769، برقم[11063]، وفي الفتح الكبير في ضمّ الزّيادة إلى الجامع الصّغير، ج173/2، وفي الدُّرّ المنثور، ج51/1، والمُتّقي الهنديّ في كنز العُمّال، كتاب الإيمان والإسلام، بابٌ في تلاوة القرآن وفضائله، ج566/1، برقم[2552]، والمناويّ في فيض القدير، ج149/4، برقم[4841]، وذكره الألبانيّ في ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، ص493، برقم[3366]، وفي سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، ج214/8، برقم[3738]، وذكرَهُ من المفسرين البيضاويّ في تفسيره: (أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل)، ج167/1، ونظام الدّين النّيسابوريّ (ت850هـ) في تفسيره:(غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، ج95/2، والخطيب الشّربيني (ت977هـ) في السّراج المُنير، ج193/1، والألُوسِيّ(ت1270هـ) في روح المعاني، ج101/1، ومُحيِي الدِّين الدّرويش (ت1403هـ) في إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج451/1.

2- **الحُكم على الحديث:** هذا الحديث موضوعٌ فيه: **إسماعيل بن زياد،** وهو نفسه: إسماعيل بن أبي زياد، واسم أبيه مُسْلِم، السَّكُونِيّ، الشّاميّ، أبو الحسن قاضي المَوصل.

روى عَن: ثور بن يزيد، وروح بن مسافر، وسفيان الثّوريّ، وشعبة بن الحجّاج، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج. وروى عنه: إبراهيم بن أبي يوسف المكّيّ، وإسماعيل بن عليّ الشَّعِيريّ، وعيسى بن موسى غنجار، ومحمّد بن الحسين البَرْجُلَانِيّ، ومسعود بن جُوَيْرِية المَوصليّ، ونائل بن نَجِيح.[4]

قال ابن حِبّان: "دَجَّالٌ، لا يَحِلُّ ذِكْرُهُ إلاّ على سبيلِ القدح فيه"[5]، ووصفه ابن عَدِيّ (ت365هـ) بأنه مُنكَر الحديث، وأنّ عامّة ما يرويه لا يُتابعه أحدٌ عليه إسناداً ومتناً[6]، ونقل البَرْقَانِيّ (ت425هـ) عن الدّارقطني (ت385هـ) أنه متروكٌ يضع الحديث[7]، وقال الذّهبيّ: "لا يُدرَى من هو، ولا لَقِيَ معاذا"، ووصفه بأنه: مُتَّهَمٌ[8]، ونقل ابن حَجَر عن الخليليّ (ت446هـ) تضعيفه وأنه ليس بالمشهور، وأنه شَحَنَ كتابه في التّفسير بأحاديث مُسنَدة، يرويها عن شيوخه ثور بن يزيد، ويونس الأيليّ، لا يُتَابع عليها، ونقل عن ابن معين (ت233هـ) أنه كذّاب.[9]

وممّن وقفتُ عليه في حكمه على الحديث بالوضع الألبانيّ، وذكر بأنّ آفَتُهُ إسماعيل.[10]

3- **غريب الحديث:** قوله: (**فُسْطَاط**): الفُسْطَاطُ: "هو بالضّمِّ والكسرِ: المدينةُ الّتي فيها مُجتَمَع النّاسِ، وكُلُّ مدينةٍ فُسْطَاط".[11]

1. انظر: المصدر السّابق، ج511/2-512. **بتصرّف.**
2. انظر: المصدر السّابق، الموضع نفسه.
3. الكشّاف، ص160.
4. انظر: المُتّفق والمُفترق، للخطيب البغداديّ، ج371/1-384، والضّعفاء والمتروكين، لابن الجوزيّ، ج113/1، وتهذيب الكمال، ج96/3-97.
5. المجروحين، ج129/1.
6. الكامل في ضعفاء الرّجال، ج510/1-511.
7. سؤالات البرقاني للدارقطني، ص13.
8. ميزان الاعتدال، ج230/1-250.
9. لسان الميزان، ج126/2.
10. انظر: ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، ص493، والسّلسلة الضّعيفة، ج214/8.
11. النّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج445/3، مادّة: (فَسَطَ).

وكونها فسطاط القرآن: وذلك لعِظَمِها ولِما جُمِع فيها مِن الأحكام الّتي لم تُذكَر في غيرها، وأنّها اشتملتْ على مُعظَم أمور الدّين أُصولاً وفُروعاً، والإرشاد إلى ما فيه حُسْنُ المعايش في الدّنيا والفوز في الآخرة.[1]

4- **المعنى الإجماليّ للحديث:** الحديث فيه حَثٌّ على تعلُّم سورة البقرة، وذلك لِعِظَمِها وعِظَم ما حوتْه: فقد شُبِّهتْ بالفُسْطاطِ فهي بالنّسبةِ لغيرها مِن السُّور كالخَيمةِ أو المدينةِ الجامعةِ؛ وذلك لاشتِمالها على أُمّهاتِ الأحكامِ ومُعظم أصول الدّين وفروعه والإرشاد إلى كثيرٍ مِن مصالح العباد ونظام المعاش ونجاة المعاد. والأمر بتعلّمها محمولٌ على النّدب المُؤكَّد لا الوجوب؛ وذلك لِما في تعلُّمها مِن بركةٍ، وفي تركها تكون الحسرةُ والنّدامةُ، ولأنّها لا تستطيع تعلُّمها البَطَلَةُ: جمع باطلٍ، وسُمُّواْ بطَلَةً لِانْهِمَاكِهِمْ في الباطلِ أو لِبَطالتهم عَن أمر الدّينِ، وعَدَمُ استطاعتِهم لها أنَّهُم مع حَذَقهم لا يُوَفَّقُون لِتَعلُّمها أو قراءتها أو التّأمّل في معانيها أو العمل بما فيها، وقيل: المُراد أنّها مِن المعجزات الّتي لا يقدر السّاحر أنْ يُعارِضها بالسّحر بخلاف المعجزاتِ المحسُوسةِ فإنّه قد يُمكن السّاحر محاولة معارضتها بالسّحر.[2]

ثانياً- سورة آل عمران: الحديث الأوّل: قال الجُشَمِيّ: وعنِ ابنِ عبّاسٍ عنِ النّبيّ-صلّى الله عليه وسلّم-أنّه قال: ((مَنْ قَرَأَ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَائِكَتُهُ حَتَّى تُحْجَبَ الشَّمْسُ)).[3]

وقال الزّمخشريّ: وعنه -عليه الصّلاة والسّلام-: ((مَنْ قَرَأَ السُّورَةَ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آلِ عِمْرَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَائِكَتُهُ حَتَّى تُحْجَبَ الشَّمْسُ)).[4]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أخرجه: الطّبرانيّ في المُعجَم الكبير، ج48/11، برقم [11002]، بلفظ: (حتّى تجبّ)، وفي الأوسط، ج191/6، برقم[6157]، بلفظ: (حتَّى تَغِيبَ)، وأورده الهيثميّ في مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد، كتاب الصّلاة، باب ما يُقرأ ليلة الجُمعة ويوم الجُمعة، ج168/2، وفي مَجمع البحرين في زوائد المُعجَمَيْن، كتاب الصّلاة، باب ما يُقرَأ يوم الجُمعة، ج203/2، برقم[953]، والسّيوطيّ في الفتح الكبير في ضمّ الزّيادة إلى الجامع الصّغير، ج225/3، والمُتّقيّ الهنديّ في كنز العُمّال، كتاب الإيمان والإسلام، بابٌ في تلاوة القرآن وفضائله، ج564/1، برقم [2543]، المناويّ في فيض القدير، ج198/6، برقم [8928]، والألبانيّ في ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، ص830، برقم[5759]، وفي السّلسلة الضّعيفة، ج599/1، برقم[415]، وذَكَرَه الثّعلبيّ في الكشف والبيان، ج5/3، والبيضاوي في تفسيره، ج57/2، وابن رجبٍ(ت795هـ) في تفسيره: (روائع التّفسير الجامع لتفسير ابن رجب الحنبليّ)، ج40/1، وابن عادل الدّمشقيّ (ت880هـ) في اللُّباب في علوم الكتاب، ج136/6، والبقَاعيّ (ت885هـ) في مصاعد النّظر للإشراف على مقاصد السّور، ج72/2، والسّيوطيّ في الدُّرّ المنثور، ج140/2، وأبو السّعود في تفسيره: (إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم)، ج137/2، والخطيب الشّربينيّ في السّراج المُنير، ج277/1، والشّوكانيّ في فتح القدير، ص199، والألوسيّ في روح المعاني، ج387/2.[5]

2- **الحُكم على الحديث:** هذا الحديث موضوعٌ فيه: **طلحة بن زيد** الرَّقّيّ، ويُقال له: طلحة بن يزيد الشّاميّ، القُرَشِيّ، يُكَنَّى أبا مسكين، ويُقال: أبو محمّدٍ الرَّقّيّ، قيل: إنّه دمشقيّ، سَكَنَ الرَّقَّة، نزيل واسط.

روى عن: إبراهيم بن أبي عَبْلة، والأَحْوَص بن حكيم، وإسماعيل بن نشيط العامريّ، وثور بن يزيد الرَّحَبِيّ، وجعفر الصّادق، وسفيان الثّوريّ، والأَوزاعِيّ، وغيرهم. وروى عنه: أحمد بن عبد اللَّهِ بن يونس، وأحمد بن محمّد بن شَبَّويه المَرْوَزِيّ، وإسماعيل ابن عيّاش وهو مِن أقرانه، وبَقيَّة بن الوليد، وبُهْلُول بن حسّان التَّنُوخيّ الأَنْبارِيّ، وغيرهم.[6]

1. انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، ج101/1، وإعراب القرآن الكريم وبيانه، للدّرويش، ج451/1.
2. انظر: السّراج المُنير، ج193/1، وفيض القدير، ج149/4. **بتصرّف.**
3. التّهذيب في التّفسير، ج1091/2،
4. الكشّاف، ص214.
5. الحديث من رواية ابن عبّاسٍ، والّذين أخرجوا الحديث وأوردوه سواء من المُحدّثين أو من المُفسّرين ذكروه بِلفظ الزّمخشريّ، خَلا ابن رجبٍ فقد ذكره بلفظ الحاكم الجُشَمِيّ.
6. انظر: الجرح والتّعديل، لابن أبي حاتم، ج479/4-480، والمجروحين، لابن حبّان، ج383/1، وتاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، ج24/25-25، وتهذيب الكمال، ج395/13-396، ميزان الاعتدال، ج338/2.

وصفه غير واحد بأنه مُنكَر الحديث، كأحمد بن حنبل (ت241هـ) في رواية[1]، والبُخَاريّ (ت256هـ)[2]، وأبي حاتم الرازي (ت277هـ)[3]، وابن حِبّان[4]، وابن عَدِيّ[5]، والساجي (ت307هـ)[6]، وقال النَّسائيّ (ت303هـ): "متروكُ الحديث"[7]، كما وصفه غير واحد بأنه **يضع الحديث**، كأحمد بن حنبل في رواية، وابن المدينيّ[8]، وأبي داود (ت275هـ).[9]
وقد ضعّف الحديث: الهيثميّ، وابن حجر، والسّيوطيّ، والمناويّ، والشّوكانيّ[10]، وحكم الألبانيّ عليه بالوضع سندا ومتنا[11].

3- **غريب الحديث:** قوله: (**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَائِكَتُهُ**): الصّلاة مِن الله رحمةٌ وثناءٌ، ومِن الملائكة دعاءٌ واستغفارٌ[12]، وقوله (**حتّى تُحجَب الشّمس**): أي حتّى تغيب شمس ذلك اليوم.

4- **المعنى الإجماليّ للحديث:** الحديثُ يُرغِّبُ ويَحُثُّ القارئَ على قراءةِ سُورةِ آل عمران، وقد خصّ قراءتَها بيوم الجُمعة؛ وذلك لاشتمالها على جُملةِ ما تحتويه الكتبُ السّماويةُ مِن الحِكَمِ النّظريّةِ، والأحكامِ العمليّةِ، والتّصفيةِ الرّوحانيّةِ، وبيان أحوالِ السُّعداءِ والأشقياءِ، والتّرغيب في الطّاعةِ، والتّرهيب في المعصيةِ بالوعْدِ والوعيدِ إجمالاً، مع السّؤالِ لِمَا فيه صلاح الدّارين، والفوز بالحُسْنَيَيْنِ؛ ولذلك شَمَل اللهُ قارئها برحمتِهِ وسألتْ له الملائكة مغفرة زلّته، وهذا هو معنى صلاة الله وملائكته على قارِئِها. ومفهوم المُخالفة أنّ من قرأها ليلاً صلَّوا عليه حتّى تطلُع الشّمس.[13]

الحديث الثّاني: قال الجُشَمِيّ: وعَن أُبَيّ بنِ كعبٍ عَن النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- أنّه قال: ((مَنْ قَرأَ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ أُعْطِيَ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا أَمَاناً عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ)).[14]
وقال الزّمخشريّ: عَن رسول الله-صلّى الله عليه وسلّم-: ((مَنْ قَرَأَ سُورةَ آلِ عِمْرَانَ أُعْطِيَ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا أَمَاناً عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ)).[15]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أخرجه: العُقَيْليّ في الضُّعفاء، ج1/156-157، وابن مردويه في تفسيره، عزاه له الزّيلعيّ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف، ج1/268، وأورده المُرشد بالله الشّجريّ الجُرجانيّ (ت499هـ) في الأمالي الخميسيّة، ج1/129، برقم [479]، وابن الجوزيّ (ت597هـ) في الموضوعات، أبواب تتعلّق بالقرآن، بابٌ في فضائل السُّور، ج1/239، والسّيوطيّ في اللّآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، باب فضائل القرآن، ج1/207، وابن عراق الكِنانِيّ (ت963هـ) في تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشّنيعة الموضوعة، وكتاب فضائل القرآن، ج1/285، برقم [1]، والشّوكانيّ، في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، كتاب الفضائل، باب فضائل القرآن، ص296، برقم [1]، وأبو المحاسِن القَاوُقْجيّ (ت1305هـ) في اللُّؤلُؤ المَرصُوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، ص196، برقم[608]، وذكره من المفسرين الثّعلبيّ في الكشف والبيان، ج5/3، والمُستغفِريّ (ت432هـ) في فضائل القرآن، ج2/776-777، برقم[1170]، والواحديّ (ت468هـ) في الوسيط، ج1/411، والطّبَرْسِيّ في مَجمع البيان، ج2/189، والبَيضاويّ في تفسيره، ج2/57، والفيروز آبادي (ت817هـ) في بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج1/168، وأبو السّعود في تفسيره، ج2/137، والخطيب الشّربينيّ في السّراج المُنير، ج1/277، والألوسيّ في تفسيره، ج2/387.

---

1. تاريخ دمشق: ج25/27.
2. انظر: التّاريخ الكبير، ج4/351، والضّعفاء الصّغير، ص64.
3. الجرح والتّعديل، ج4/480.
4. المجروحين، ج1/383.
5. الكامل في ضعفاء الرّجال، ج1/104، 5/179. كما ذَكَرَ له أحاديث موضوعة.
6. انظر تهذيب التهذيب ج16/5.
7. الضّعفاء والمتروكين، ص197.
8. تاريخ دمشق، ج25/27.
9. تهذيب التّهذيب، ج5/16.
10. انظر: مَجمع الزّوائد، ج2/168، الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشّاف، ص37، الدُّرّ المنثور، 2/140، وسكت عليه في حاشيته على الكشّاف، حيث تابع الزّمخشريّ فيه، واكتفى بقوله: "أخرجه الطّبرانيّ من حديث ابن عبّاس"، ج3/112، كما سكت عليه في الجامع الصّغير، وعلّق عليه المناوي قائلاً: "وقد خَفِيَ حاله على الجلال السّيوطيّ فلم يحكم عليه بشيءٍ"، انظر: الفتح السّماويّ بتخريج أحاديث القاضي البَيضاويّ، ج1/452، وقال في فيض القدير: "فكان ينبغي للمصنّف حذفه" ج6/198، وقال في التّيسير بشرح الجامع الصّغير: "إسناده ضعيف بل قيل: موضوع"، ج2/436، وانظر تضعيف الشوكاني في فتح القدير، ص199.
11. انظر: ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، ص830، والسّلسلة الضّعيفة، ج1/599.
12. النّهاية في غريب الحديث والأثر، ج3/50، مادّة: (صَلا).
13. فيض القدير، ج6/198. **بتصرّف.**
14. التّهذيب في التّفسير، ج2/1091.
15. الكشّاف، ص214.

2- **الحكم على الحديث:** هذا الحديث موضوعٌ، حكم عليه بالوضع غير واحد كالفيروز آبادي (ت817هـ)[1]، وابن حَجَر[2]، والسّيوطيّ[3]، والخطيب الشّربينيّ[4]، والشهاب الخفاجي (ت1069هـ)[5]، والشَّوكانيّ[6]، والألوسيّ[7]، والقاوقجيّ[8]، وحكوا اتفاق الحفاظ على وضعه عن أبي بن كعب، واغترار جماعة من المفسرين به.

والحديث فيه: **بَزِيع بن حسّان أبو الخليل الخَصّاف البَصْرِيّ الهاشمي**.

نقل العُقَيليّ عن ابن المبارك (ت181هـ) أنّه قال في هذا الحديث: "أَظُنُّ الزَّنَادِقَةَ وَضَعَتْهُ".[9]

وبزيع أجمع العلماء على ترك حديثه والحذر منه، فقد وصف ابن أبي حاتمٍ حديثه بشِبه الموضوع، وروى عن ابن المُبارك أنه قال: "ذاهب الحديث"[10]، ونقل ابن الجُنَيْد الخليلي (ت270هـ) عن ابن معين أنه لا يعرفه، ثم ذكَر أنه يحدث بالمناكير ولا يتابع عليها[11]، وكذلك قال ابن عدي[12]، ووصفه الدّارقُطنيّ بالمتروكٌ[13]، وفي رواية وصف مروياته بالبواطيل، وأنّ كُلّ شيءٍ له باطلٌ"[14]، وكذلك قال ابن الجوزي[15]، والذهبي[16]، كما وصفه بالكذب ووضع الحديث غير واحد، كابن حبان[17]، والحاكم[18]، وأبي نُعَيم الأصبهانيّ[19].

والحديث يُروَى -أيضا- من طريقٍ آخر فيه: **مَخْلَد بن عبد الواحد**، أبو الهُذَيْل، مِن أهل البصرة.

يروي عن البصريّين، وعن عليّ بن زيد بن جُدعان، وغيره، وروى عنه المكّيّ بن إبراهيم، وجماعة[20].

وقد اتفق العلماء على تضعيفه، فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه ضعيف الحديث[21]، ووصفه ابن حِبّان بأنه مُنكَر الحديث جِدّاً ينفرد بالمناكير، باطل الاحتجاج به[22]، ونقل ابن الجوزيّ عن الأزدي (ت374هـ) أنه كذّابٌ يضع الحديث[23]، كما وصفه الذّهبيّ بالوضع والافتراء[24].

واتّفق كلٌّ مِن (بزيع بن حسّان، ومخلد بن عبد الواحد) على رواية هذا الحديث عن: **عليّ ابن زيد بن جُدعان**، القُرَشِيّ، أبو الحسَن الأعمَى البَصْرِيّ (ت131هـ).

روى عن: أنس بن مالك، وابن المُسيّب، وعُروة بن الزّبير، وأبي قلابة، والقاسم بن محمّد، وجماعة. روى عنه: شُعبة، وسفيان، وحمّاد بن سلَمَة، وحمّاد بن زيد، وابن عُيينة، وإسماعيل بن عُلَيّة، وجماعة.

1. بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج1/168-177.
2. الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشّاف، ص190.
3. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، ج3/112-113، وفصل الكلام في وضعه، وكذلك في كتابه اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج1/207-226.
4. السّراج المُنير، ج1/277.
5. حاشية الشّهاب على تفسير البَيضاويّ، ج3/190.
6. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص296.
7. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، ج2/387.
8. اللّؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، ص196.
9. الضّعفاء الكبير، ج1/156-157.
10. الجرح والتّعديل، ج2/421.
11. سؤالات ابن الجُنيد ليحيى بن معين، ص424.
12. الكامل في الضّعفاء، ج2/242.
13. الضّعفاء والمتروكين، ص163.
14. سؤالات البرقانيّ للدّارقطني، ص19.
15. الضّعفاء والمتروكين، ج1/138.
16. المغني في الضّعفاء، ج1/103، واتّهمه في الميزان، ج1/306، وقال عنه في تاريخ الإسلام: "متروكٌ، اتّهمه ابن حِبّان وغيره، أتى بعجائب لا تُحتَمل"، ج4/1079.
17. المجروحين، ج1/198-199.
18. لسان الميزان، ج2/277.
19. الضّعفاء، ص66.
20. انظر: المجروحين، ج3/43، والضّعفاء والمتروكين، لابن الجوزيّ، ج3/111، والميزان، ج4/83.
21. الجرح والتّعديل، ج8/348.
22. المجروحين، ج3/43.
23. الضّعفاء والمتروكين، ج3/111.
24. ميزان الاعتدال، ج4/83، وقال عنه في المُغني في الضّعفاء: "له مناكير"، ج2/648.

وصفه شعبة (ت160هـ)[1]، والفَسَويّ (ت277هـ) [2] بالاختلاط، وتركه الثوري (ت161هـ) زهدا فيه، ووصفه حَمَّاد بن زيد (ت179هـ) بأنه كان يَقْلِبُ الأحاديث[3]، وليّنه الدارقطني[4]، وضعفه يحيى بن سعيد القطان (ت198هـ) وابن عيينة وابن معين وأحمد وأبو زرعة (ت264هـ) وأبو حاتم (ت277هـ) وذكر أن فيه تشيع وأبو زرعة[5]، والسّعديّ الجوزجاني (ت259هـ)، وأحمد ابن حنبل، وابن معين[6]، وابن سعدٍ[7]، وابن خزيمة (ت311هـ)[8]، وابن طاهر القيسرانيّ (ت507هـ) في رواية[9]، وفي أخرى أنه متروك الحديث[10]، وضعفه النّوويّ (ت676هـ) وحكى إجماع المُحَدِّثين على ضعفه[11]، كما ضعفه الذهبي[12]، أمّا العِجليّ (ت261هـ) -مع العلم بتساهله في التوثيق-؛ فقد اختلف قوله فيه، فذكر أنه يكتب حديثه، وليس بالقويّ يتشيّع، وقال مرّةً: "لا بأس به".[13]

واستكمالاً لما سلف من نقد لحديث أُبَيّ بن كعبٍ في الفضائل، يقول ابن الجوزيّ: "وَقد فَرَّقَ هذا الحديثَ أبو إسحاق الثّعلبيّ في تفسيره فذَكَر عند كُلّ سورةٍ منه ما يخُصّهَا، وتبعهُ أبو الحسن الواحديّ في ذلك ولا أعجب منهما؛ لأنّهما لَيْسَا مِن أصحاب الحديث، وإنّما عَجِبْتُ مِن أبي بكر بن أبي دَاوُد كيف فرَّقَهُ على كِتابه الّذي صَنّفَهُ في فضائل القرآن وهو يعلم أَنّه حديثٌ مُحالٌ، وَلكن شَرَه جُمهُور المُحَدِّثين فإنّ مِن عادتهم تَنْفِيق حَدِيثهم ولو بِالبَوَاطِيل، وهذا قَبِيحٌ منهم؛ لأنّه قد صَحَّ عَن رسول اللَّه -صلّى اللَّه عليه وسلّم أنّه قال: "مَنْ حَدَّثَ عَنّي حَدِيثاً يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"[14].. ثُمّ قال تابع الكلام قائلا: "وَبعد هذا فَنَفْس الحديث يدلّ على أَنّه مصنوعٌ فإنّه قدِ -استفزّ- [استنفد] السُّور وَذكر فِي كُلّ واحدةٍ ما يُناسبها مِنَ الثّواب بكلامٍ رَكِيكٍ في نهاية البُرُودَة لا يُنَاسِب كلام رسول الله -صَلَّى اللَّه عليه وسلّم، وقد رَوَى في فضائل السُّور أيضا ميسرَة بن عبد ربّه"، ونقل عن عبد الرّحمن بن مهديّ (ت198هـ) أنه قال: "قلتُ لِميسرَة مِن أين جِئْت بهذه الأحاديث مَن قرَأَ كذا فلهُ كذا، قال: وَضَعْتُهُ أُرَغِّبُ النّاس فيه"[15].

وقد مرّ بنا -في مطلع الحكم على الحديث- قول ابن المُبارَك وأنّ الزّنادقة هُم مَن وضعوه، ثُمّ ذكر ابن الجوزيّ قصة محمّد بن غيلان الهمداني (ت440هـ) فقال: "سمعت مُؤملاً يقول حدّثني شيخٌ بفضائل سُور القرآن الّذي يُرْوَى عَن أُبَيّ بن كعبٍ، فقلتُ للشّيخ: مَن حدّثَك؟ فقال: حدّثني رَجلٌ بالمداين وهو حَيٌّ فصرتُ إليه فقلتُ: من حدّثك؟ فقال: حدّثني شيخٌ بواسط وهو حَيٌّ فصرتُ إليه، فقال: حدّثني شيخٌ بالبصرة فصرتُ إليه، فقال: حدّثني شيخٌ بعبادان فصرتُ إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذا فيه قومٌ مِن المُتصوّفة ومعهم شيخٌ، فقال: هذا الشّيخ حدّثَني، فقلتُ يا شيخ مَن حدّثَك؟ فقال: لم يُحدّثْني أحدٌ ولكنّا رأينا النّاس قد رغِبُوا مِن القرآن فوَضعنا لهم هذا الحديثَ ليَصْرِفُوا وجوهَهُم إلى القرآن".[16]

وقال الزّركشيّ: "وأمّا حديث أُبَيّ بن كعبٍ -رضي الله عنه- في فضيلة سُورة سُورة، فحديثٌ موضوعٌ"، ثُمّ عَلَّقَ على كلام ابن الصّلاح (ت643هـ) وقوله: "ولقد أخطأ الواحديّ المُفسّر ومَن ذكره مِن المُفسّرين في إيداعه تفاسيرهم"[17]، فقال: "وكذلك الثّعلبيّ، لكنّهم ذكروه بإسنادٍ، فاللّومُ عليهم يَقِلُّ بخلاف مَن ذكره بلا إسنادٍ وجزَم به كالزّمخشريّ، فإنّ خطأه أَشَدّ"[18].

قُلتُ: وكذلك أخطأ الحاكم الجُشَمِيّ بذكره هذا الحديث في تفسيره.[19]

3- **المعنى الإجماليّ للحديث:** في الحديث حثٌّ وترغيبٌ على قراءة سُورة آل عمران؛ لِمَا تَعُودُ به مِن فضلٍ على قارئها يوم القيامة وهو الأمان على جِسْرِ جهنّم -الصّراط-، فيَنجُوا المُحافظ على قراءتها في الدّنيا مِن السُّقوط مِن أعلَى الصّراط في النّار يوم القيامة.

---

1. انظر: الضّعفاء الكبير للعُقيليّ، ج3/229-230، والتّاريخ الكبير، ج6/275.
2. المعرفة والتاريخ، ج2/741.
3. انظر: الضّعفاء الكبير للعُقيليّ، ج3/229-230، والتّاريخ الكبير، ج6/275.
4. سؤالات البرقانيّ للدّارقطنيّ، ص52.
5. الجرح والتّعديل، لابن أبي حاتم، ج6/186-187، ميزان الاعتدال، للذهبي، ج3/127-128.
6. الكامل في ضعفاء الرّجال، لابن عَدِيّ الجُرجانيّ، ج6/335، الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج3/230-231.
7. الطّبقات الكبرى، ج7/187.
8. ميزان الاعتدال، ج3/127-128.
9. ذخيرة الحُفّاظ المُخرَّج على الحروف والألفاظ، ج2/856.
10. تذكرة الحُفّاظ أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبّان، ص148.
11. تهذيب الأسماء واللّغات، ج1/344، ج2/152.
12. سير أعلام النّبلاء، ج5/207.
13. معرفة الثّقات، ج2/154.
14. أخرجه مُسلمٌ في مقدمة صحيحه، ج1/9، بدون رقم. بلفظ: "مَنْ حَدَّثَ عَنّي بِحَدِيثٍ".
15. الموضوعات، ج1/240-241.
16. المصدر السّابق، الموضع نفسه.
17. معرفة أنواع علم الحديث، ص207، قال العراقي: "كذا الحديثُ عن أُبَيّ اعترَفْ** راويه بالوضعِ وبئسما اقترَفْ، وكلُّ مَن أودَعَه كتابَهْ** كالواحِدِيّ مُخطئٌ صوابَهْ". التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، ص114.
18. انظر: البُرهان، ص290.
19. فقد تَظَافَرَ العُلماء قديماً وحديثاً على تخطئة مَن أَوْدَعَ هذا الحديثَ تفسيره.

ثالثاً: سورة النّساء: قال الجُشَمِيّ: وعن أُبَيّ بن كعبٍ عن النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- أنّه قال: ((مَنْ قَرَأَ سُورَةَ النِّسَاءِ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ وَوَرِثَ مِيرَاثاً، وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ كَمَنِ اشْتَرَى مُحَرَّراً، وَبَرِئَ مِنَ الشِّرْكِ)).[1]

وقال الزّمخشريّ: عن النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- أنّه قال: ((مَنْ قَرَأَ سُورَةَ النِّسَاءِ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ وَرِثَ مِيرَاثاً، وَأَعْطِي مِنَ الْأَجْرِ كَمَنِ اشْتَرَى مُحَرَّراً، وَبَرِئَ مِنَ الشِّرْكِ، وَكَانَ فِي مَشِيئَةِ اللهِ مِنَ الَّذِينَ يَتَجَاوَزُ عَنْهُمْ)).[2]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أخرجه: ابن مردويه (ت410هـ) في تفسيره عزاه له الزّيلعيّ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف، ج372/1، وابن الجوزيّ في الموضوعات مُختصَراً، ج239/1، وأورده الثّعلبيّ في الكشف والبيان، ج241/3، والمُستغفريّ في فضائل القرآن، ج777/2، برقم [1171]، والمرشد بالله الشّجريّ في الأمالي الخَميسيّة، ج129/1، برقم [479]، وذكره من المفسرين الواحديّ في الوسيط، ج3/2، والطَّبْرِسِيّ في مَجمع البيان، ج5/3، والبَيضاويّ في أنوار التّنزيل، ج112/2، والفيروز آبادي في بصائر ذوي التّمييز، ج177/1، وأبو السّعود في إرشاد العقل السّليم، ج265/2.[3]

2- **الحُكم على الحديث:** الحديث موضوعٌ وقد فُصِّل القول فيه.

3- **المعنى الإجمالي للحديث:** الحديث فيه بيان لمدى عظم سورة النّساء وثواب قارئها، فقد شبّهه بالمتصدّق بماله على المؤمنين والمؤمنات، وكان كمن ورث ميراثاً، كما يعدل ثواب قراءتها أجر من قام بالعتق، وتبرئ صاحبها من الشرك، وينال مغفرة الله بالتجاوز عما ارتكبه.

4- **التّوظيف العَقَدِيّ للحديث:** الحديثُ وإن كان موضوعاً، غير أنّ الزّيادة الواردة عند الزَّمَخْشَرِيّ: ((وَكَانَ فِي مَشِيئَةِ اللهِ مِنَ الَّذِينَ يَتَجَاوَزُ عَنْهُمْ)) ظاهرها يشير إلى مُعتَقَد أهل السّنّة في إثبات (مشيئة الله) في أمر المسلمين وهي: أنّ الله وعد المُطيع وتوعّد العاصي، ولا يجب عليه شيء، فإن شاء عذّب وإن شاء غفر، وكذلك الأمر في مرتكب الكبيرة وأنّه مؤمنٌ عاصٍ أمرُه إلى مشيئة الله، فهو مِن باب الجائز العقليّ، وهذا مخالِفٌ لأصل (الوعد والوعيد) عند المعتزلة وهو: أنّه يجب على الله إنفاذ وعده للمطيع بالثّواب، ووعيده للعاصي بالعقاب، ولا يجوز عليه الخُلف فيهما[4]، وكذلك هو مخالِفٌ لأصل (المَنزلة بين المَنْزِلَتَيْن)[5] في حقّ مُرتَكِب الكبيرة وأنّه مُخَلَّدٌ في النّار، وأنّ مِن المُمتنَع عقلاً أن يعفو عنه بلا توبةٍ[6].

ثمّ إنّ إيراده لها لا يُعَدّ مِن سقطاته في مَذهبه، بل هو مُجرَّد نقلٍ لغرض التّرغيب دون اعتبارٍ لأصلٍ عَقَدِيٍّ، مع العلم بأنّ الجُشَمِيّ لم يذكرها!!؟ **والله أعلم**.

رابعاً- سورة المائدة: قال الجُشَمِيّ: وعن أُبَيّ بن كعبٍ أنّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- قال: ((مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْمَائِدَةِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدَدِ كُلِّ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ يَتَنَفَّسُ فِي دَارِ الدُّنْيَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمُحِيَ عَنْهُ عَشْر سَيِّئَاتٍ، وَرفعَ لَهُ عَشْر دَرَجَاتٍ)).[7]

وقال الزّمخشريّ: عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: ((مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْمَائِدَةِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ عَشْر حَسَنَاتٍ، وَمُحِيَ عَنْهُ عَشْر سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْر دَرَجَاتٍ بِعَدَدِ كُلِّ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ يَتَنَفَّسُ فِي الدُّنْيَا)).[8]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أخرجه: ابن مردويه في تفسيره عزاه له الزّيلعيّ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف، ج430/1، وابن الجوزيّ في الموضوعات، ج239/1-240، وأورده الثّعلبيّ في الكشف والبيان، ج5/4، والمُستغفريّ في فضائل القرآن، ج777/2، برقم [1172]، وذكره من المفسرين الواحديّ في الوسيط، ج147/2، والطَّبْرِسِيّ في مَجمع البيان، ج213/3، والمُرشد بالله الشّجري في الأمالي الخَميسيّة، ج129/1، برقم [479]،

1. التّهذيب في التّفسير، ج1441/2.
2. الكشّاف، ص276.
3. كُلُّهم ذكروه بزيادة الزّمخشريّ.
4. انظر: الأصول الخمسة، المنسوب للقاضي عبد الجبّار، ص70، وللاستزادة ينظر: شرح الأصول الخمسة له، ص611 وما بعدها.
5. معناه: أنّ مُرتكِب الكبيرة حُكمه ليس كحُكم المُؤمِن، ولا كحُكم الكافر، ولا يُعطَى وصف الإيمان ولا الكُفر. انظر: المصدر السّابق، ص71، وللاستزادة ينظر: شرحه له، ص697 وما بعدها.
6. انظر: المصدر السّابق، ص90-91، والكشاف، ص240، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَّشَآءُ﴾ [النساء: 47].
7. التّهذيب في التّفسير، ج1847/3.
8. الكشّاف، ص318.

والبَيضاويّ في أنوار التّنزيل، ج152/2، وابن عادل في اللُّباب، والخطيب الشّربينيّ في السّراج المُنير، ج408/1، وأبو السّعود في إرشاد العقل السّليم، ج103/3.[1]

2- **الحُكم على الحديث:** الحديث موضوعٌ وقد فُصِّل القول فيه.

3- **المعنى الإجمالي للحديث:** الحديثُ فيه دليلٌ على الحَثِّ والتّرغيب في قراءة سُورة المائدة؛ لِمَا لها مِن فضلٍ كبيرٍ، وهو أنّ لقارئها مِن الأجر عدَدَ اليهود والنّصارى الأحياء في هذه الدُّنيا، وأنَّه في مقابل كُلِّ يهوديٍّ ونصرانيٍّ عشر حسناتٍ، ومَحْو عشر سيّئاتٍ، ويُرفع عشر درجاتٍ.

خامساً- سورة الأنعام: قال الجُشَمِيّ: قال -صلّى الله عليه وسلّم-: ((أُنْزِلَتِ الْأَنْعَامُ عَلَيَّ جُمْلَةً وَاحِدَةً، شَيَّعَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَهُمْ زَجَلٌ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ، فَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْأَنْعَامِ صَلَّى عَلَيْهِ أُولَئِكَ السَّبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ بِعَدَدِ كُلِّ آيَةٍ مِنَ الْأَنْعَامِ يَوْماً وَلَيْلَةً)).[2]

وقال الزّمخشريّ: عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: ((أُنْزِلَتْ عَلَيَّ سُورَةُ الْأَنْعَامِ جُمْلَةً وَاحِدَةً يُشَيِّعُهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَهُمْ زَجَلٌ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ، فَمَنْ قَرَأَ الْأَنْعَامَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ أُولَئِكَ السَّبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ بِعَدَدِ كُلِّ آيَةٍ مِن سُورَةِ الْأَنْعَامِ يَوْماً وَلَيْلَةً)).[3]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أخرج أوّلَه[4] الطّبرانيّ في المُعجَم الصّغير، ج81/1، وفي الرَّوْضِ الدّاني، ج145/1، برقم [220]، وأبو نُعَيْمٍ في حلية الأولياء، ج44/3، وأورده الهيثميّ في مجمع الزّوائد، كتاب التّفسير، سورة الأنعام، ج19/7-20، ومن المفسرين السّيوطيّ في الدُّرّ المنثور، ج243/3-244، وأخرجه ابن مردويه في تفسيره عزاه له الزّيلعيّ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف، ج450/1، وابن الجوزيّ في الموضوعات مُختصَراً، ج240/1، وأورد الحديث بأكمله الثّعلبيّ في الكشف والبيان، ج131/4، والمُستغفريّ في فضائل القرآن، ج777/2، برقم [1173]، وذكره من المفسرين الطبرسي في مجمع البيان، ج5/4، والواحديّ في الوسيط، ج250/2، وأبو المُظفّر السّمعانيّ (ت489هـ) في تفسيره، ج85/2، والمُرشد بالله الشّجريّ في الأمالي الخَميسيّة، ج129/1-130، والبَيضاويّ في أنوار التّنزيل، ج192/2، وأبو السّعود في إرشاد العقل السّليم، ج208/3.

2- **الحُكم على الحديث:** الحديث موضوعٌ وقد تقدّم التّفصيل فيه.

3- **غريب الحديث: قوله (شَيَّعَهَا)** أو **(يُشَيِّعُهَا):** يمشون وراءها[5]، **وقوله (زَجَلٌ):** أي صوتٌ رفيعٌ عالٍ[6]، **وقوله (صَلَّى عَلَيْهِ أُولَئِكَ السَّبْعُونَ أَلْفَ)** -كما في رواية الجُشَمِيّ-**:** مَرّ معنا أنّ الصّلاة مِن الملائكة دعاء واستغفار، وقد جاءت هنا في رواية الزَّمَخْشَرِيّ مفسَّرةً بالاستغفار، **وقوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ)** -كما في رواية الزَّمَخْشَرِيّ-**:** مَرّ معنا أنّ الصّلاة مِن الله رحمة وثناء.

4- **المعنى الإجماليّ للحديث:** الحديث يُبَيِّنُ لنا أنّ مِن خصائص سورة الأنعام نزولها دفعةً واحدةً، وأنّه أثناء نزولها شيّعها سبعون ألفَ ملَكٍ كُلُّهم يُسبّحون الله ويَحمدُونَه بِصوتٍ عالٍ، كما في الحديث ترغيبٌ وحَثٌّ علَى قراءتها وأنّ مِن ثمرة قراءتها استغفار هذا العَدَدِ الكبيرِ مِن الملائكة -الّذين شيَّعُوها- لقارئها بِعَدَدِ كُلّ آيةٍ مِنها ليلاً ونهاراً.

5- **التّوظيف العَقَديّ للحديث:** يرى المعتزلة أنّ القرآن الكريم كلام الله ووحيه، وأنّه مخلوقٌ مُحدَثٌ **مُنزَلٌ**، أو هو مضافٌ إلى الله، كإضافة الشّعر إلى مُنشِده الحقيقيّ إذا أنشدَه غيرُه، وإن لم يكن هو المُحْدِث الآنِيّ[7].

1. رَوَوْهُ بألفاظٍ مُتقاربةٍ.
2. التّهذيب في التّفسير، ج2151/3.
3. الكشّاف، ص355.
4. الّذين أخرجوا أوّله كالطّبرانيّ، وأبي نُعَيْمٍ، والهيثميّ، والسّيوطيّ، مِن رواية ابن عمر، وفيه يوسف بن عطيّة الصّفّار، قال الطّبرانيّ في المُعجَم الصّغير: "لم يَرْوِهِ عن ابن عونٍ إلاّ يوسف بن عطيّة تفرَّد به إسماعيل بن عَمْرو". ج81/1، وبه ضعّفه الهيثميّ في مَجمع الزّوائد، ج20/7، وابن حَجَرٍ في الكافي الشّاف، ص63. وقال الذّهبيّ: "مُجْمَعٌ على ضعفه"، لسان الميزان، ج456/9. وهو متروك الحديث قاله غير واحدٍ، فلا حاجة لإثقال الحاشية بالكلام عنه.
5. النّهاية في غريب الحديث والأثر، ج520/2، مادّة: (شَيَعَ).
6. المصدر السّابق، ج297/2، مادّة: (زَجَل).
7. انظر: شرح الأصول الخمسة، ص528.

وهذا النّص موافقٌ لما ذهبوا إليه؛ فقد كان مِن جُملة **الأدلّة** الّتي ساقها القاضي عبد الجبّار في مَعرض ردّه على الّذين قالوا بقِدَم القرآن: **إنزاله**، وذكر قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحِجر: 9]، وعقّب على ذلك قائلاً: "ووصَفَه بأنّه مُنزلٌ، والمُنزَل لا يكون إلاّ مُحْدَثاً"، وكذلك ذكر قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزُّمَر: 22][1]، ويؤكّده ظاهر قوله: (يُشَيِّعُهَا).

- **تخريج الأثر الّذي أورَدَهُ الجُشَمِي:** قال: وعن عليٍّ: ((سُورَةُ الْأَنْعَامِ مَنْ قَرَأَهَا فَقَدِ انْتَهَى فِي رِضَا رَبِّهِ)).[2]

ذكره السّمعانيّ في تفسيره، ج85/2، وابن عطيّة الغرناطيّ في المُحَرَّر الوجيز، ج265/2، وابن عَجِيبَة (ت1224هـ) في البحر المَديد في تفسير القرآن المَجيد، ج95/2، هذا ما وقفت عليه في هذا الأثر.

سادساً- سورة الأعراف: قال الجُشَمِيّ: ورُوِيَ عن أُبَيّ بن كعبٍ عن النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-أنّه قال: ((مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْأَعْرَافِ جَعَلَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ سِتْراً وَكَانَ آدَمُ شَفِيعاً لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).[3]

وقال الزّمخشريّ: عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: ((مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْأَعْرَافِ جَعَلَ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِبْلِيسَ سِتْراً، وَكَانَ آدَمُ شَفِيعاً لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).[4]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أخرجه: ابن مردويه في تفسيره عزاه له الزّيلعيّ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف، ج483/1، وابن الجوزيّ في الموضوعات، ج240/1، وأورده من المفسرين الثّعلبيّ في الكشف والبيان، ج214/4، والمُستغفريّ في فضائل القرآن، ج777/2، برقم [1174]، والواحديّ في الوسيط، ج247/2، والطَّبَرْسِيّ في مَجمع البيان، ج159/4، والمُرشد بالله في الأمالي الخَميسيّة، ج130/1، برقم [479]، والبَيضاويّ في أنوار التّنزيل، ج48/3، والفيروز آبادي في بصائر ذوي الألباب، ج221/1، والخطيب الشّربينيّ في السّراج المُنير، ج551/1، وأبو السّعود في إرشاد العقل السليم، ج310/3.

2- **الحُكم على الحديث:** الحديث موضوعٌ وقد فُصِّل القول فيه.

3- **المعنى الإجماليّ للحديث:** الحديث يحثّ ويُرغّب في تلاوة سورة الأعراف؛ لِمَا في قراءتها مِن الفضل الّذي يعُودُ على قارئها وهو أنْ يجعل الله بينه وبين إبليس سِتْراً، كما تكون له السورة حجاباً مِن النّار، ويكون شفيعهُ يوم القيامة أبو البشريّة آدم -عليه السّلام-.

4- **التّوظيف العَقَدِيّ للحديث:** قوله: (وَكَانَ آدَمُ شَفِيعاً لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ): لا يُخالف ما ذهب إليه المعتزلة في مسألة إنفاذ الوعيد على العاصي إن مات ولم يَتُب، وأنّ الشفاعة خاصّة بمن تاب مِن المؤمنين لا الفاسقين الذين ماتوا على فسقهم[5]، فالحديث -وإن كان موضوعا- يُحمل على مَن مات تائباً، أو على زيادة الرّفعة في حقّ المؤمن. **والله أعلم**.

سابعاً- سورة التّوبة: قال الجُشَمِيّ: عن عائشة عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: أنّه قال: ((مَا نَزَلَ عَلَيَّ الْقُرْآنُ إِلاَّ آيَةً آيَةً، حَرْفاً حَرْفاً خَلَا سُورَة (بَرَاءَةٌ)، و ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، فَإِنَّهُمَا أُنْزِلَتَا عَلَيَّ، وَمَعَهُمَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ)).[6]

وقال الزّمخشريّ: عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: ((مَا نَزَلَ عَلَيَّ الْقُرْآنُ إِلاَّ آيَةً آيَةً وَحَرْفاً حَرْفاً، مَا خَلَا سُورَة بَرَاءَة وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، فَإِنَّهُمَا أُنْزِلَتَا عَلَيَّ وَمَعهُمَا سَبْعُونَ أَلْفَ صَفٍّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ)).[7]

1- **تخريج الحديث:** هذا الحديث أورده: الثّعلبيّ في الكشف والبيان، ج5/5، والطَّبَرْسِيّ في مَجمع البيان، ج6/5، وابن عادلٍ في اللُّباب، ج250/10، والفيروز آبادي في بصائر ذوي التمييز، ج237/1، والعَيْنِيّ (ت855هـ) في عُمدة القاري، ج254/18-258، والبَيضاويّ في أنوار التّنزيل، ج103/3، والخطيب الشّربينيّ في السّراج المُنير، ج659/1، وأبو السّعود في إرشاد العقل السّليم، ج114/4، وإسماعيل حقي البروسوي (ت1137هـ) في روح البيان، ج547/3، وابن عَجِيبَة في البحر المديد، ج446/2.[8]

1. انظر: المصدر السّابق، ص531-532.
2. التّهذيب في التّفسير، ج2151/3.
3. التّهذيب في التّفسير، ج2491/4.
4. الكشّاف، ص402.
5. انظر: شرح الأصول الخمسة، ص688.
6. التّهذيب في التّفسير، ج3013/4.
7. الكشّاف، ص455.
8. وأغلبهم يزيد لفظ: "كُلُّهم يقول: يا محمّد، اسْتَوْصِ بنسبة الله خيراً".

2- **الحُكم على الحديث:** الحديث ضعيف، قال ابن حَجَرٍ: "إسنادُه وَاهٍ".[1]
أما متنه؛ فقد حكم عليه الخطيب الشّربينيّ بالنكارة؛ لمُخالفته لحديث أبَيّ بن كعب في أنّ الآيتين الأخيرتين من سورة التّوبة هما آخر ما نزل من القرآن[2].

وفقد نقل المناويّ عن الوَلِيّ العراقيّ (ت826هـ) أنه منكَرٌ جِدّاً، ونقل عن التَّفْتَازَانِيّ (ت792هـ) تعليله النّكارة بمخالفته لما وردَ في فضيلة سُورة الأنعام مِن أنّها نَزَلت جُملةً فتحمل على التّخصيص، كما أضاف المناوي أنّ الحديث مُخالِفٌ -أيضاً- لما ثبت في أحاديث وردتْ في أسباب نزول كثيرٍ مِن الآيات فإنّها نزلْت مُنفردة، وذلك يدُلّ على أنّ السُّورة، لم تنزل جُملةً، ولو لم تكُن إلاّ آية ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ [التّوبة: 119] لكَفَى.[3]

3- **المعنى الإجماليّ للحديث:** الحديث فيه دلالةٌ على عِظَمِ سُورة التّوبة؛ "لِمَا فيها مِن مُعاداتِ مَن أعرَضَ عمّا دَعَتْ إليه سُورة الأنفال، مِن اتّباع الدّاعي إلى الله في توحيده، واتّباع ما يُرضيه، ومُوالاة مَن أَقْبَلَ عليه"[4]، وممّا يدُلّ على عِظَمِها أنّه نَزَل معها سبعون ألفَ صَفّ مِن الملائكة، فلا ينزِلُ هذا العَدَدُ العظيمُ إلاّ لِجَلَلٍ عظيمٍ مَهيبٍ.

4- **التّوظيف العَقَدِيّ للحديث:** هذا الحديث موافقٌ لما ذهب إليه المعتزلة -وفق تفسيرهم- في قضيّة خَلْق القرآن؛ فقد ذَكر القاضي عبد الجبّار في مَعرض ردّه على الّذين قالوا بقِدَم القرآن: أنّ القرآن يتقدّم بعضه على بعضٍ، وما كان كذلك لا يجوز أن يكون قديماً، فالقديم هو ما لا يتقدّمه غيره، إلى أن يقول: "يُبَيّن ذلك أنّ الهمزة في قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)، متقدّمةٌ على اللّام، واللّام متقدّمةٌ على الحاء، وذلك ممّا لا يثبت معه القِدَم، وهكذا الحال في جميع القرآن؛ ولأنّه سورٌ مفصّلةٌ وآياتٌ مقطّعةٌ، له أوّلٌ وآخِرٌ، ونصفٌ، وربعٌ، وسدسٌ، وسبعٌ، وما يكون بهذا الوصف كيف يجوز أن يكون قديماً؟!"، ثمّ ساق على ذلك مجموعةً مِن الأدلّة نذكر مِنها **إنزال** الله للقرآن؛ لتعلّقه بالرّواية، فذكر قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحِجر: 9]، وعقّب على ذلك قائلاً: "ووصَفَه بأنّه مُنزلٌ، والمُنزَل لا يكون إلاّ مُحْدَثاً"، وكذلك ذكر قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزُّمَر: 22].[5]

وفي ختام هذا الفرع أذكر خلاصة الدّراسة في النّقاط الآتية:

1- أنّ الجُشَمِيّ كان يقدّم أحاديث الفضائل قبل الشّروع في تفسير السُّورة، وهذا ما عليه جُملةٌ مِن المُفسّرين، أمّا الزَّمَخْشَرِيّ؛ فإنّه كان يؤخّرها حتّى الانتهاء من تفسير السُّورة، وقد يُتساءلُ عن سببِ ذلك فيجاب عنه بكلام الزّركشيّ حيث قال: "قد جرتْ عادةُ المفسّرين ممّن ذكرَ الفضائلَ أن يذكرها في أوّلِ كُلّ سورةٍ؛ لِما فيها مِنَ التّرغيب، والحثّ على حفظها، إلاّ الزّمخشريَّ، فإنّه يذكرها في أواخرها. قال مجدُ الأئمّةِ عبد الرّحيم بنُ عُمر الْكرمانِيُّ: سألتُ الزّمخشريَّ عنِ العلّةِ في ذلك، فقال: لأنّها صفاتٌ لها والصّفةُ تستدعِي تقديمَ الموصوفِ"[6].
2- كلاهما اتّفقا في عدم ذِكر إسناد الأحاديث، غير أنّ الجُشَمِيّ يذكر الصّحابيّ الرّاوي للحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلاّ الحديث الوارد في فضل سورة الأنعام، بينما كان الزَّمَخْشَرِيّ يرفعه مباشرةً دون ذكرٍ للصّحابيّ.
3- اتفقا في إيراد حديثٍ واحدٍ في فضل كلّ سورةٍ مِن سور السّبع الطُّوَل، إلاّ سورة آل عمران فقد أوردا فيها حديثين، وانفرد الزَّمَخْشَرِيّ عن الجُشَمِيّ بزيادة أثرٍ موقوفٍ في فضل سورة الأنعام.
4- كلّ الأحاديث الّتي أورداها ضعيفة، فقد أورد الجُشَمِيّ **ثمانية** أحاديث، **ستّة** منها موضوعة -مكذوبة-، و**اثنان** ضعيفا الإسناد ومتنهما مُنكَر، وأورد الزَّمَخْشَرِيّ **ثمانية** أحاديث، **سبعة** موضوعة، و**واحد** منها ضعيف الإسناد ومتنه مُنكَر، وأمّا الأثر الّذي انفرد به؛ فلم أقف له على إسناد، ولا مَن تكلّم فيه.
5- لعلّ السّابقة الّتي أحدثها الجُشَمِيّ وتابعه فيها الزَّمَخْشَرِيّ مِن تضمين مرويّات الحديث في فضائل السُّوَر له مَغزى عقديّ ارتكز على: **إنفاذ الوعد**، كما هو مُلاحظٌ في كلّ الأحاديث التي أورداها خَلا الحديث الأوّل عند الزَّمَخْشَرِيّ، والحديث الأخير عندهما، و**خلق القرآن** كما هو مُلاحظٌ في الحديث الأوّل عند الجُشَمِيّ، والحديثَين الواردَين عندهما في فضل سورتي الأنعام والتّوبة.
6- ما يتعلق بألفاظ متون الأحاديث الّتي أورداها، فيُمكِن تقسيمها إلى خمسة أقسام:

1. الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشّاف، ص83.
2. السّراج المُنير، ج659/1.
3. الفتح السّماويّ، ج711/2-712، وانظر: حاشية الشّهاب، ج666/4.
4. مصاعد النّظر للإشراف على مقاصد السُّور، ج153/2، ونظمُ الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور، للبقاعيّ، ج350/8.
5. انظر: شرح الأصول الخمسة، ص531-532.
6. البرهان، ص290.

القسم الأوّل: المتون المُختلِفة كما في الحديث الأوّل، فالحديث الّذي أورده الجُشَمِيّ هو غير الحديث الّذي أورده الزَّمَخْشَرِيّ.

القسم الثّاني: المتون الّتي أورداها بنفس اللّفظ، الحديث الثّاني في فضل سورة آل عمران.

القسم الثّالث: الأحاديث الّتي أورداها مع اختلافٍ يسيرٍ جِدّاً في الألفاظ، كما في الحديث الأوّل في فضل سورة آل عمران، والأنعام.

القسم الرّابع: الأحاديث الّتي أورداها مع اختلافٍ يسيرٍ بالتّقديم والتّأخير في ألفاظ الحديث، كما في الحديثين الواردين في فضل سورتي المائدة والأعراف.

القسم الخامس: الأحاديث الّتي أورداها بنقصٍ وزيادةٍ يترتّب عليها توظيفٌ عَقَدِيٌّ، كما في الحديث الوارد في فضل سورة النّساء، فالزّيادة الّتي أوردها الزَّمَخْشَرِيّ في الحديث يترتّب عليها إثبات (المَشِيئَة)، وعدم إيرادها مِن الجُشَمِيّ يترتّب عليها إنفاذ (الوعد والوعيد)، والتّمسّك بأصل (المَنزِلة بين المَنزِلَتَيْن).

7- أنّ الخِلاف الحاصل بينهما في بعض ما ذُكِر آنفا يُرَدّ به على من يقول بأخذ الزَّمَخْشَرِيّ تفسيره مِن الجُشَمِيّ.

الخاتمة: الحمد لله الّذي بِنعمته تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على نبيّ الرّحَمات، وعلى آله وصحبه ما دامتِ الأرض والسّماوات، وبعدُ: فهَا قدِ اكتمل هذا البحثُ بفضلِ اللهِ ونعمتِهِ وكرمِهِ، وهذه أبرز النّتائج الّتي توصّل إليها الباحث:

1- موسوعيّة الحاكم الجُشَمِيّ وإحاطته بأغلب العُلوم الشّرعيّة، وأكبر دليلٍ على ذلك تفسيره.
2- الوقوف على سندٍ للجُشَمِيّ بينه وبين رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- سبعة رِجالٍ فهو سندٌ عالٍ.
3- استقلاليّة تفسير الزّمخشريّ عن تفسير الجُشَمِيّ، وإن تشابها في بعض الأشياء.
4- كشف البحث عن المصادر التي استقى منها الجُشَمِيّ والزَّمَخْشَرِيّ مرويّاتهما.
5- ظهور أثر الاعتزال في جُلّ الأحاديث الّتي اعتمدا عليها.
6- اعتماد الجُشَمِيّ والزّمخشريّ في الفضائل على أحاديث ضعيفة وموضوعة، وكذلك اعتمادهما على حديث أُبَيّ بن كعبٍ وتقطيعه وتوزيعه على سُور القرآن، دون التّنبيه على وضعه، وهذا ممّا يُعاب عليهما فقد أثّر فيمن جاء بعدهما.
7- حديث أُبَيّ في الفضائل على الرُّغم مِن أنّه موضوعٌ غير أنّه حاز شُهرةً فاقَتِ الأحاديث الصّحيحة؛ وذلك بسبب ذِكر العلماء له، واعتمادهم عليه، وتركهم للصّحاح.

أمّا عنِ **التّوصيات؛** فأُوصي بالعِناية بتفسير الجُشَمِيّ؛ لكونه حديث عهد بالتّحقيق مِن جِهةٍ، وغنِيّاً بالأفكار البحثيّة مِن جِهةٍ أخرى، لا سيّما وأنّ الدّراسات الّتي تناولته نادرة جدّاً، ومِن الأشياء المُهِمّة الّتي لم تُدرَس فيه صناعته الحديثيّة في تفسيره، وذلك بجمع الأحاديث التي استدلّ بها، وإفرادها في مُصنَّفٍ، ودراستها دراسةً حديثيّةً مُفصَّلَةً، وبيان الأثر العَقَدِيّ في انتقائه الأحاديث، وقد كان هذا البحث مُجرّد نواة ومُنطلَق لجهود بحثيّة لاحقة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع.
- الإتقان في عُلوم القرآن، لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنيّة، مَجمع الملك فهد-المدينة المُنوّرة، ط 1426هـ، بدون رقم الطّبعة.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان، لمحمّد بن حبّان البُستيّ، بترتيب: عليّ بن بَلْبَان الفارسيّ، تحقيق وتخريج وتعليق: شُعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
- إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم المعروف بتفسير أبي السّعود، لمحمّد بن محمّد العماديّ، دار إحياء التّراث العربيّ-بيروت، بدون رقم وتاريخ الطّبعة.
- الأصول الخمسة، المنسوب إلى القاضي عبد الجبّار بن أحمد الهمذاني، تحقيق: فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت - الكويت، ط1، 1998م.

- إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمُحيي الدّين بن أحمد درويش، دار اليمامة ودار ابن كثير-دمشق- بيروت، دار الإرشاد للشّؤون الجامعيّة-حمص، ط3، 1412هـ - 1992م.
- أعلام المُؤلّفين الزّيديّة، لعبد السّلام بن عبّاس الوجيه، مؤسّسة الإمام زيد بن عليّ الثّقافيّة- عَمّان، ط1، 1420هـ-1999م.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء مِن العَرب والمُستعربين والمُستشرقين، لخير الدين بن محمود الزّرِكْلِيّ، دار العِلم للملايين-بيروت، ط15، 2002م.
- إنباهُ الرُّواة عن أَنباهِ النُّحاة، لعليّ بن يوسف القِفْطِيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ-القاهرة، مُؤسّسة الكُتب الثّقافية-الكويت، ط1، 1406هـ-1986م.
- الأنساب، لعبد الكريم بن محمّد السّمعانيّ، تحقيق وتعليق: عبد الرّحمن بن يحيى المعلميّ، مجلس دائرة المعارف العُثمانيّة- حيدر آباد، ط2، 1400هـ-1980م.
- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، لعبد الله بن عمر البَيضاويّ، إعداد وتقديم: محمّد عبد الرّحمن المرعشليّ، دار إحياء التّراث العربيّ، مُؤسّسة التّاريخ العربيّ-بيروت، ط1، 1418هـ.
- البحر الزّخّار المعروف بـ: (مُسنَد البَزَّار)، لأحمد بن عَمْرو البَزَّار، تحقيق: محفوظ الرّحمن زين الله، مكتبة العُلوم والحِكَم-المدينة المُنَوّرَة، مؤسّسة عُلوم القرآن-دمشق، ط1، 1409هـ-1988م.
- البحر المُحيط في أصول الفقه، لمحمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشيّ، قام بتحريره: عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة-الكويت، دار الصّفوة-الغردقة، ط2، 1413هـ-1992م.
- البحر المَديد في تفسير القرآن المَجيد، لأحمد بن محمّد بن عجِيبَة، تحقيق وتعليق: أحمد عبد الله القُرشيّ، طُبِع على نفقة: د/ حسن عبّاس زكي-القاهرة، 1419هـ - 1999م، بدون رقم الطّبعة.
- البُرهان في عُلوم القرآن، لمحمّد بن عبد الله الزَّرْكَشِيّ، تحقيق: أبي الفضل الدِّمياطِيّ، دار الحديث-القاهرة، 1427هـ-2006م، بدون رقم الطّبعة.
- بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمحمّد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة-لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ-القاهرة، ط3، 1416هـ-1996م.
- بُغية الوُعاة في طبقات اللُّغويّين والنُّحاة، لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحَلَبيّ وشُركاه-القاهرة، ط1، 1384هـ-1965م.
- البُلْغة في تراجم أئمّة النّحو واللُّغة، لمحمّد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمّد المصريّ، دار سعد الدّين-دمشق، ط1، 1421هـ-2000م.
- تاجُ العَرُوس مِن جواهِر القامُوس، لمحمّد مُرْتَضَى الحُسَيْنِيّ الزَّبيدِيّ، تحقيق: عليّ هِلاليّ، مطبعة حكومة الكويت- الكويت، ط2، 1407هـ-1987م.
- تاريخ اربل المُسمَّى: (نَبَاهَةُ البَلَدِ الخَامِلِ بِمَن وَرَدَهُ مِنَ الأَمَاثِلِ)، لشَرَفِ الله بن أبي البركات المعروف بـ: ابن المُستوفي، تحقيق وتعليق: سامي بن السّيد خَمَاس، دار الرّشيد-العراق، 1980م.
- تاريخ أصبهان أو ذِكْر أخبار أصبهان، لأحمد بن عبد الله الأصبهانيّ، تحقيق: سيّد كسْروي حَسَن، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.
- تاريخ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام، لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ، تحقيق: عمر عبد السّلام تَدمُريّ، دار الكاتب العربيّ- بيروت، ط2، 1410هـ-1990م.
- التّاريخ الكبير، لمحمّد بن إسماعيل البُخاريّ، طُبِع تحت مراقبة: محمّد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العُثمانيّة-حيدر آباد، بدون رقم وتاريخ الطّبعة.
- تاريخ بَيْهَق، لعليّ بن زيد ابن الفُنْدُق البَيْهَقِيّ، ترجَمَهُ عن الفارسيّة وحقّقه: يوسف الهادي، دار اقرأ-دمشق-بيروت، ط1، 1425هـ-2004م.

- تاريخ مدينة دمشق، لعليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: عمر بن غرامة العمرويّ، دار الفكر-بيروت، 1415هـ-1995م، بدون رقم الطّبعة.
- التّبصرة والتّذكرة في علوم الحديث، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، دار المنهاج - الرياض، ط2، 1428هـ.
- التّبصير في الدّين وتمييز الفِرقة النّاجية عن الفِرَق الهالِكين، لطاهر بن محمّد الإسفراييني، تحقيق: كمَال يوسف الحُوت، دار عالم الكُتب-بيروت، ط1، 1403هـ-1983م.
- تُحفة الأَحْوَذِيّ بشرح جامع التّرمذيّ، لمحمّد بن عبد الرّحمن المُبَارَكفوريّ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف للزّمخشريّ، لعبد الله بن يوسف بن محمّد الزّيلعيّ، اعتنى به: سلطان بن فهد الطّبيشيّ، دار ابن خُزيمة، ط1، 1414هـ.
- تذكِرَةُ الحُفّاظ أطراف أحاديث كتاب المجروحِين لابن حِبّان، لمحمّد بن طاهر القيسرانيّ المَقدسيّ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفيّ، دار الصّميعيّ-الرّياض، ط1، 1415هـ-1994م.
- تراجم الرّجال المذكورة في شرح الأزهار، لأحمد بن عبد الله الجَنداريّ، المجلس الزّيديّ الإسلاميّ، لم أجد معلومات أخرى عن الكتاب.
- تفسير القاسِميّ المُسمَّى (مَحاسن التّأويل)، لمحمّد بن جمال الدّين القاسِميّ، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته أحاديثه: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط2، 1424هـ-2003م.
- تفسير القرآن العظيم مُسنَداً عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- والصّحابة والتّابعين، لعبد الرّحمن بن أبي حاتم محمّد الرّازيّ، تحقيق: أسعد محمّد الطّيّب، مكتبة نِزَار مصطفى الباز-مكّة المُكرَّمة-الرّياض، ط1، 1417هـ-1997م.
- تفسير القرآن، لمنصور بن محمّد السّمعانيّ، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن-الرّياض، ط1، 1418هـ-1997م.
- تفسير غريب القرآن، لعبد الله بن مُسلم بن قُتَيْبَة، تحقيق: السّيّد أحمد صقر، دار الكتب العلميّة-بيروت، 1398هـ-1978م، بدون رقم الطّبعة.
- تقريب التّهذيب، لأحمد بن عليّ بن حَجَر العَسْقَلانيّ، قابلها وقدم لها دراسة وافية: محمّد عَوّامة، دار الرّشيد-حَلَب، ط3، 1411هـ-1991م.
- تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأحاديث الشّنيعة الموضوعة، لعليّ بن محمّد بن عراق الكِنانيّ، حقّقَه وراجع أصوله وعلّق عليه: عبد الوهّاب عبد اللّطيف، وعبد الله محمّد الصّدّيق، مكتبة القاهرة-مصر، ط1، 1399هـ.
- تهذيب الأسماء واللُّغات، ليحيى بن شرف النّوويّ، عنيت بنشره وتصحيحه والتّعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطّباعة المُنيريّة، دار الكتب العلميّة-بيروت، بدون رقم وتاريخ الطّبعة.
- تهذيب التّهذيب، لأحمد بن عليّ بن حَجَر العَسْقَلانيّ، دار الكاتب الإسلاميّ-القاهرة، ط1، 1414هـ-1994م.
- تهذيب الكَمَال في أسماء الرّجال، ليوسف بن عبد الرّحمن المزّيّ، تحقيق وضبط وتعليق: بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.
- تهذيب اللّغة، لمحمّد بن أحمد الأزهريّ، تحقيق: عبد السّلام هارون، ومحمّد عليّ النّجّار، وآخرين، الدّار المِصريّة للتّأليف والتّرجمة-القاهرة، 1387هـ-1967م، بدون رقم الطّبعة.
- التّهذيب في التّفسير، للمُحَسّن بن محمّد بن كُرَّامَةَ الجُشَمِيّ، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان السّالميّ، دار الكاتب المصريّ-القاهرة، دار الكاتب اللّبنانيّ-بيروت، ط1، 1440هـ-2019م.

- التّيسير بشرح الجامع الصّغير، لعبد الرّؤوف بن تاج العارفين المناويّ، مكتبة الإمام الشّافعي- الرّياض، ط3، 1408هـ - 1988م.
- جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن، لمحمّد بن جَرِير الطَّبَرِيّ، تحقيق وتعليق: محمود شاكر، مراجعة وتخريج: أحمد شاكر، دار ابن الجوزيّ-القاهرة، ط1، 2009م.
- الجامع الكبير المعروف بـ: (جمع الجوامع)، لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، دار السّعادة-الأزهر الشّريف، 1426هـ-2005م.
- الجامع الكبير، لمحمّد بن عيسى التّرمذيّ، تحقيق وتخريج وتعليق: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 1996م.
- الجامع المُسنَد الصّحيح المُختصَر مِن أُمُور رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- وسُنَنِه وأيّامه (صحيح البُخاريّ)، لمحمّد بن إسماعيل البُخاريّ، تحقيق: محمّد زُهير بن ناصر النّاصر، دار طَوْق النّجاة-بيروت ط1، 1422هـ.
- الجامع لشُعب الإيمان، لأحمد بن الحُسَين البَيْهَقِيّ، أشرَفَ على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مُختار أحمد النَّدويّ، مكتبة الرُّشد-الرّياض، ط1، 1423هـ-2003م.
- الجرح والتّعديل، لعبد الرّحمن بن أبي حاتم محمّد الرّازيّ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1372هـ-1953م.
- الجواهر المُضِيّة في طبقات الحَنَفيّة، لعبد القادر بن محمّد المعروف بابن أبي الوفا، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، دار هجر-الجيزة، ط2، 1413هـ-1993م.
- الحاكم الجُشَمِيّ ومنهجه في تفسير القرآن، لعدنان زَرْزُور، مُؤسّسة الرّسالة-بيروت. أصل الكتاب رسالة ماجستير-كُلّيّة دار العُلوم بجامعة القاهرة، بإشراف الشيخ محمّد أبو زهرة.
- حُسْن المَدَد في معرفة فَنّ العَدَد، لإبراهيم بن عمر الجَعْبَريّ، إعداد: بشير بن حسن الحِمْيَرِيّ، مَجمع الملك فهد-المدينة المُنوّرة، 1431هـ، بدون رقم الطّبعة.
- حِلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأحمد بن عبد الله الأصبهانيّ، مكتبة الخانجي-القاهرة، دار الفِكر-بيروت، 1416هـ-1996م. بدون رقم الطّبعة.
- الدُّرُّ المنثور في التّفسير المأثور، لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، دار الفكر-بيروت، 1433هـ-2011م، بدون رقم الطّبعة.
- الدُّرُّ النَّضيد في أدب المُفيد والمُستفيد، لمحّمد بن محمّد الغزّيّ، تحقيق وضبط وتعليق: نَشأَت بن كمال المصريّ، مكتبة التّوعية الإسلاميّة-الجيزة، ط2، 1430هـ-2009م.
- دراسة حديث واثلة بن الأسقع: (أُعطيتُ مكانَ التّوراةِ السّبعَ الطِّوالَ) درايةً، وتحقيق المُراد بالسّبع الطّوال، لمُرْهَف بن عبد الجبّار سَقَّا، مجلّة العلوم الإنسانيّة والإداريّة، العَدَدَ 12، 1439هـ-2017م.
- الدّليل إلى المُتُون العِلميّة، لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصّميعي-الرّياض، ط1، 1420هـ-2000م.
- ذخيرة الحُفّاظ المُخرَّج على الحروف والألفاظ، لمحمّد بن طاهر المَقدِسيّ، رتّبه وحقّقه وخرّج أحاديثه: عبد الرّحمن بن عبد الجبّار الفريوائيّ، دار الدّعوة-يوبي، دار السَّلَف-الرّياض، ط1، 1416هـ-1996م.
- رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس، للمُحَسِّن بن محمّد بن كُرَّامَة الجُشَمِيّ، تحقيق: حسين المدرسيّ، دار المُنتخب العربيّ-بيروت، ط1، 1415هـ-1995م.
- الرّسالة المُستَطْرَفَة لبيان مشهور كتب السُّنّة المُشَرَّفَة، لمحمّد بن جعفر الكَتّانِيّ، كتب مُقدِّماتها ووضع فهارسها، محمّد المُنتصِر بن محمّد الزَّمْزَمِيّ، دار البشائر الإسلاميّة-بيروت، ط5، 1414هـ-1993م.
- روائع التّفسير الجامع لتفسير ابن رجب الحنبليّ، لعبد الرّحمن بن رجب الحنبليّ، جمع وتأليف وتعليق: طارق بن عوض الله، دار العاصمة-الرّياض، ط1، 1422هـ-2001م.

- رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، لمحمود بن عبد الله الألُوسيّ، ضبطَه وصحّحَه: عليّ عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1415هـ-1994م.
- الرَّوْض الدّاني إلى المُعجَم الصّغير للطّبرانيّ، لسليمان بن أحمد الطّبرانيّ، تحقيق: محمّد شكور محمود، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
- السّراج المُنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، لمحمّد ابن أحمد الخطيب الشّربينيّ، مطبعة بولاق الأميريّة-القاهرة، 1285م.
- سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السّيئ في الأمّة، لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، مكتبة المعارف-الرّياض، ط1، 1412هـ-1992م.
- السُّنن الصّغير، لأحمد بن الحسين بن عليّ البَيْهَقِيّ، تخريج وتعليق: عبد المُعطي أمين قلعجيّ، دار الوفاء-المنصورة، ط1، 1410هـ-1989م.
- السُّنن الكبرى، لأحمد بن شُعَيب النَّسَائيّ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ط1، 1421هـ - 2001م.
- السُّنن، لسليمان بن الأشعث السّجستانيّ، تحقيق: محمّد عوّامة، دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة-جدّة، مؤسّسة الرّيّان-بيروت، ط2، 1425هـ-2004م.
- سُؤالات ابن الجُنَيْد لإبراهيم بن عبد الله الخَتَليّ ليحيى بن مَعِين، تحقيق: أحمد محمّد نور، مكتبة الدّار-المدينة المُنَوَّرة، ط1، 1408هـ-1988م.
- سُؤالات البَرْقَانِيّ للدّارقطنيّ، لأحمد بن محمّد البَرْقَانِيّ، تحقيق: عبد الرّحيم محمّد القشقريّ، دار كتب خانه جميلي-لاهور، ط1، 1404هـ.
- سير أعلام النُّبلاء، لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ، تحقيق وضبط وتعليق: بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط1، 1417هـ-1996م.
- شذَرات الذَّهَب في أخبار مَن ذَهَب، لعبد الحيّ بن أحمد المعروف بابن العِماد الحنبليّ، تحقيق وتخريج وتعليق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمّد الأرناؤوط، دار ابن كثير-دمشق-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبّار بن أحمد الهمذاني، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة - القاهرة، ط3، 1416هـ - 1996م.
- شرح السُّنّة، للحُسين بن مسعود البَغَوِيّ، تحقيق وتعليق وتخريج: شُعَيْب الأرناؤوط، ومحمّد زُهَيْر الشّاويش، المكتب الإسلاميّ-دمشق-بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.
- الضّعفاء الصّغير، لمحمّد بن إسماعيل البُخاريّ، ويليه الضّعفاء والمتروكين، لأحمد ابن شُعيب النَّسائيّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
- الضّعفاء الكبير، لمحمّد بن عَمْرو بن موسى العُقَيْلِيّ، حقّقه ووثّقه: عبد المُعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1404هـ-1984م.
- الضّعفاء والمتروكين لعليّ بن عمر الدّارقطنيّ، دراسة وتحقيق: مُوفّق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف-الرّياض، ط1، 1404هـ-1984م.
- الضّعفاء والمتروكين، لعبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ، حقّقه: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

- الضّعفاء والمتروكين، لعبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ، حقّقه: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
- الضّعفاء، لأحمد بن عبد الله الأصبهانيّ، حقّقه وقدّم له: فاروق حمادة، دار الثّقافة-الدّار البيضاء، ط1، 1405هـ-1984م.
- ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، أشرَفَ على طبعِه: زُهير الشّاويش، المكتب الإسلاميّ. بدون بيانات أخرى.
- ضعيف سُنن أبي داود، لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، مُؤسّسة غراس-الكويت، ط1، 1423هـ-2002م.
- طبقات الزّيديّة الكُبْرَى ويُسمَّى: (بُلوغ المُراد إلى معرِفة الإسناد)، لإبراهيم بن القاسم ابن المُؤيّد بالله، تحقيق: عبد السّلام بن عبّاس الوَجِيه، مُؤسّسة الإمام زيد بن عليّ الثّقافيّة-عَمَّان، ط1، 1421هـ-2001م.
- الطّبقات الكُبرى، لمحمّد بن سعد بن منيع، دراسة وتحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط2، 1418هـ-1997م.
- طبقات المُفسِّرين، لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، تحقيق: عليّ محمّد عمر، وزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1431هـ-2010م.
- طبقات المُفسّرين، لمحمّد بن عليّ الدّاوُديّ، راجع النّسخة وضبط أعلامه: لجنةٌ مِن العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1403هـ-1983م.
- عُمدة القاري شرح صحيح البُخاريّ، لمحمود بن أحمد العَيْنِيّ، عنيت بنشره وتصحيحه والتّعليق عليه شركةٌ مِن العلماء بمساعدة إدارة الطّباعة المُنيريّة-دار الفكر-دار إحياء التّراث العربيّ-بيروت، بدون رقم وسنة الطّبعة.
- عَوْنُ المعبود شرح سُنن أبي داود، لمحمّد بن عليّ العظيم آبادي، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.
- العَيْن، للخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق: مهديّ المخزوميّ، وإبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، بدون سنة الطّباعة.
- غرائب القرآن ورغائب الفُرقان، للحسن بن محمّد بن حسين النّيسابوريّ، ضبطَه وخرّج آياته وأحاديثه: زكريّا عمَيرات، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1416هـ-1996م.
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البُخاريّ، لأحمد بن عليّ بن حَجَر العسقلانيّ، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: مُحبّ الدّين الخطيب، وأشرَفَ على طباعته: قُصَيّ مُحبّ الدّين الخطيب، المكتبة السَّلَفيّة، بدون رقم وسنة الطّبعة.
- الفتح الرّبّانيّ مِن فتاوى الإمام الشّوكانيّ، لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ، تحقيق وتعليق وتخريج وضبط وترتيب: محمّد صبحي حلّاق، مكتبة الجيل الجديد- صنعاء، بدون رقم وسنة الطّبعة.
- الفتح السّماويّ بتخريج أحاديث القاضي البَيضاويّ، لعبد الرّؤوف بن تاج العارفين المناويّ، دراسة وتحقيق وتعليق: أحمد مُجتبَى بن نذير، دار العاصمة-الرّياض، 1409هـ.
- فتح القدير الجامع بين فَنَّيِ الرّواية والدّراية مِن علم التّفسير، لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغُوش، دار المعرفة-بيروت، ط4، 1428هـ-2007م.
- الفتح الكبير ضمّ الزّيادة إلى الجامع الصّغير، لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، ترتيب: يوسف النّبهانيّ، دار الكاتب العربيّ-بيروت، ط1، 1423هـ-2003م.
- الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفِرقة النّاجية منهم، لعبد القاهر بن طاهر البغداديّ، دار الآفاق الجديدة-بيروت، ط2، 1977م.
- فضائل القرآن وتلاوته، لعد الرّحمن بن أحمد الرّازيّ، تحقيق وتخريج: عامر حسن صبْرِي، دار البشائر الإسلاميّة-بيروت، ط1، 1415هـ-1994م.
- فضائل القرآن، لأحمد بن شُعيب النَّسائيّ، تحقيق: فاروق حَمَادة، دار إحياء العلوم-بيروت، دار الثّقافة-الدّار البيضاء، ط3، 1413هـ-1992م.

- فضائل القرآن، لإسماعيل بن عُمَر بن كثير، تحقيق وتخريج: أبو إسحاق الحوينيّ، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط1، 1416هـ.
- فضائل القرآن، لجعفر بن محمّد الفرْيابِيّ، تحقيق وتخريج ودراسة: يوسف عثمان فضل الله، مكتبة الرُّشد-الرّياض، ط1، 1409هـ-1989م.
- فضائل القرآن، لجعفر بن محمّد المُستغفريّ، تحقيق وتخريج: أحمد بن فارس السَّلوم، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1427هـ-2006م.
- فضائل القرآن، للقاسم بن سلّام الهَرَوِيّ، تحقيق وشرح وتعليق: مروان العطيّة، وآخرون، دار ابن كثير-دمشق-بيروت، ط1، 1415هـ-1995م.
- فُنون الأفنان في عُيُون عُلوم القرآن، لعبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ، تحقيق: حسن ضياء الدّين عتر، دار البشائر الإسلاميّة-بيروت، ط1، 1408هـ-1987م.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ، تحقيق: عبد الرّحمن ابن يحيى المعلميّ، دار الكتب العلميّة-بيروت، 1416هـ-1995م.
- فيض القدير شرح الجامع الصّغير، لمحمّد المعروف بعبد الرّؤوف المناويّ، دار المعرفة-بيروت، ط2، 1391هـ-1972م.
- القاموس المُحيط، لمحمّد بن يعقوب الفَيْرُوز آبَادِي، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف: محمّد نعيم العرقسُوسيّ، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط8، 1426ه-2005م.
- الكافي الشّافِ في تخريج أحاديث الكشّاف، لأحمد بن عليّ بن حَجَر العسقلانيّ، بدون بيانات.
- الكامل في ضعفاء الرّجال، لعبد الله بن عَدِيّ الجُرجانيّ، تحقيق وتعليق: عاد أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.
- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعُيون الأقاويل في وجوه التّأويل، لمحمود بن عمر الزّمخشريّ، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة-بيروت، ط3، 1430هـ-2009م.
- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشّهير بـ: (حاجي خليفة)، اعتنى به: محمّد شرف الدّين يالتقايا، ورفعت بيلگه الكليسيّ، دار إحياء التّراث العربيّ-بيروت، 1941م، بدون رقم الطّبعة.
- الكشف والبيان، لأحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبيّ، دراسة وتحقيق: أبو محمّد بن عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ-بيروت، ط1، 1422هـ-2002م.
- كنزُ العُمّال في سُنن الأقوال والأفعال، لعليّ المُتّقي بن حسام الدّين الهنديّ، ضبَطَه وفسَّر غريبه: بكري حيّانيّ، وصحّحه ووضَعَ فهارسه ومفتاحه: صفوة السّقّا، مُؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط5، 1405هـ-1985م.
- اللّآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، خرّج أحاديثه وعلّق عليه: صلاح بن محمّد عويضة، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1417هـ-1996م.
- اللُّباب في علوم الكتاب، لعمر بن عليّ بن عادل، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد عوض، وآخرين، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1419ه-1998م.
- لسانُ العَرَب، لمحمّد بن مكرم بن منظور، دار صادر-بيروت، ط3، 1414هـ.
- لسان الميزان، لأحمد بن عليّ بن حَجَر العسقلانيّ، اعتنى به: عبد الفتّاح أبو غُدّة، دار البشائر الإسلاميّة-بيروت، ط1، 1423هـ-2002م.
- اللُّؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، لمحمّد بن خليل القَاوُقْجِيّ، حقّقَه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: فوّاز أحمد زمَرليّ، دار البشائر الإسلاميّة-بيروت، ط1، 1415هـ-1994م.

- المُتّفق والمُفترق، لأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ، دراسة وتحقيق: محمّد صادق آيدن الحامديّ، دار القادريّ-دمشق-بيروت، ط1، 1417هـ-1997م.
- مجازُ القرآن، لمَعْمَر بن المُثَنَّى التَّيْمِيّ المعروف بأبي عُبَيْدَة، تعليق: محمّد فؤاد سَزْكِين، مكتبة الخانجي-القاهرة، 1381هـ، بدون رقم الطّبعة.
- المجروحين مِن المُحدِّثين والضّعفاء والمتروكين، لمحمّد بن حبّان البُستيّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة-بيروت، دار الوعي-حلب، ط1، 1396هـ.
- مَجمع البحرين في زوائد المُعجمَين، لعليّ بن أبي بكر الهيثميّ، تحقيق ودراسة: عبد القدّوس ابن محمّد نذير، مكتبة الرّشد-الرّياض، ط1، 1413هـ-1992م.
- مَجمع البيان في تفسير القرآن، للفَضْل بن الحسن الطّبَرْسِيّ، دار العُلوم-بيروت، ط1، 1426هـ-2005م.
- مَجمع الزّوائد ومَنبع الفوائد، لعليّ بن أبي بكر الهيثميّ، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سالم الدّاراني، دار المأمون للتّراث-دمشق-بيروت، بدون رقم وسنة الطّبعة.
- المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحقّ بن عطيّة الأندلسيّ، تحقيق وتعليق: الرّحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة-قطر، ط2، 1428هـ-2007م.
- المُخلصِيّات، لمحمّد بن عبد الرّحمن البغداديّ الذّهبيّ، تحقيق: نبيل سعد الدّين جرّار، دار النّوادر-الكويت، وزارة الأوقاف-دولة قطر، ط2، 1432هـ-2011م.
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعبيد الله بن محمّد عبد السلام المُباركفوريّ، إدارة البحوث العلميّة والدّعوة والإفتاء- الجامعة السّلفيّة - بنارس الهند، ط3، 1404هـ-1984م.
- المُستدرَك على الصّحيحين، لمحمّد بن عبد الله الحاكم النّيسابوريّ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط2، 1422هـ-2002م.
- مُسنَد أبي يَعْلَى المَوْصِلِيّ، لأحمد بن عليّ بن المُثنّى التّميميّ، تحقيق وتخريج: حُسين سليم أسَد، دار المأمون للتّراث-دمشق-بيروت، ط1، 1404هـ-1984م.
- مُسنَد الدَّارِمِيّ المعروف بـــ: (سُنن الدَّارِمِي)، لعبد الله بن عبد الرّحمن الدَّارِمِيّ، تحقيق: حسين سليم الدَّارَانِيّ، دار المُغنِي-الرّياض، ط1، 1421هـ-2000م.
- المُسنَد الصّحيح المُختصَر بِنَقْلِ العدل عَن العدل إلى رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- (صحيح مُسلم)، لمُسلم بن الحجّاج بن مُسلم، تحقيق وترقيم: محمّد فُؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 1412هـ-1991م.
- مُسنَد الفِرْدوس بمأثور الخِطاب، لَشِيرَوَيْه بن شَهْرَدَار الدَّيْلَمِيّ، تحقيق: السّعيد بن بَسْيُونِي زغلول دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1، 1406 هـ-1986م.
- المُسنَد، لأحمد بن محمّد بن حنبل، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط1، 1421هـ-2001م.
- المُسنَد، لأحمد بن محمّد بن حنبل، شرحَهُ وصَنَعَ فهارسه: أحمد محمّد شاكر، دار الحديث-القاهرة، ط1، 1416هـ-1995م.
- مصاعد النّظر للإشراف على مقاصد السُّور، لإبراهيم بن عمر البقاعيّ، قدّم له وحقّقَه وعلَّق عليه وخرّج أحاديثه: عبد السّميع محمّد أحمد، مكتبة المعارف-الرّياض، ط1، 1408هـ-1987م.
- المُصنَّف، لعبد الله بن محمّد بن أبي شَيْبَةَ، تحقيق وتخريج: محمّد عَوَّامَة، دار القبلة-جدّة، مُؤسّسة عُلوم القرآن-دمشق، ط1، 1427هـ-2006م.
- مُعجَم الأُدباء، لياقوت بن عبد الله الحمويّ، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ-بيروت، ط1، 1993م.

- المُعجَم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطّبرانيّ، قِسم التّحقيق بدار الحرمين: طارق بن عوض الله، وعبد المُحسن بن إبراهيم، دار الحرمين-القاهرة، 1415هـ-1995م، بدون رقم الطّبعة.
- مُعجَم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحَمويّ، دار صادر-بيروت، ط1، 1397هـ-1977م.
- المُعجَم الكبير، لسليمان بن أحمد الطَّبَرَانِيّ، حقّقَه وخرّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السّلَفيّ، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط2، بدون تاريخ النّشر.
- مُعجَم المُؤلِّفين، لعمر رضا كحالة، مُؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط1، 1414هـ-1993م.
- مُعجَم مقاييس اللّغة، لأحمد بن فارس بن زكريَّا، تحقيق وضبط: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر-دمشق، 1399هـ-1979م. بدون رقم الطّبعة.
- معرفة الثِّقات مِن رجال أهل العِلم والحديث ومِن الضّعفاء وذِكر مذاهبهم وأخبارهم، لأحمد ابن عبد الله العِجليّ، بترتيب: نور الدّين الهيثميّ، وتقيّ الدّين السّبكيّ، مع زيادات: ابن حَجَر العسقلانيّ، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوِيّ، مكتبة الدّار-المدينة المنوّرة، ط1، 1405هـ-1985م.
- المعرفة والتّاريخ، ليعقوب بن سفيان البَسَويّ، رواية: عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه، حقّقه وعلّق عليه: أكرم ضياء العُمَريّ، مكتبة الدّار-المدينة المُنوَّرة، ط1، 1410هـ.
- المُغني في الضّعفاء، لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ، تحقيق وتعليق: نُور الدّين عتر، بدون بيانات.
- المقصَد العَلِيّ في زوائد أبي يَعْلَى المَوْصِلِيّ، لعليّ بن أبي بكر الهيثميّ، تحقيق: سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة-بيروت، بدون رقم وتاريخ الطّبعة.
- المكتبة الإسلاميّة، لعماد جمعة، دار الأعلام-عَمَّان، ط1، 1423هـ-2002م.
- المِلل والنِّحَل، لمحمّد بن عبد الكريم الشَّهْرَسْتانِيّ، صحّحه وعلّق عليه: أحمد فهمي محمّد، دار الكُتب العلميّة-بيروت، ط2، 1413هـ-1992م.
- مَوَارِد الظَّمآن إلى زوائد ابن حبّان، لعليّ بن أبي بكر الهيثميّ، حقّقَه ونشَرَه: محمّد عبد الرّزّاق حمزة، دار الكتب العلميّة-بيروت، بدون رقم وتاريخ الطّبعة.
- المُوجَز في مراجع التّراجم والبُلدان والمُصنَّفات وتعريفات العُلوم، لمحمود محمّد الطنّاحي، مكتبة الخَانْجِي-القاهرة، ط1، 1406هـ-1985م.
- موسوعة فضائل سور وآيات القرآن، لمحمّد رزق بن طرهوني، دار ابن القيّم-الدّمّام، ط1، 1409هـ.
- المَوضوعات، لعبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرّحمن محمّد عثمان، المكتبة السّلفيّة-المدينة المُنوَّرة، ط1، 1386هـ-1966م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، دار المعرفة-بيروت، ط1، 1382هـ-1963م.
- نُزهة النَّظر في توضيح نُخْبَة الفِكَر، لأحمد بن عليّ بن حَجَر العسقلانيّ، تحقيق وتعليق: عبد الله بن ضيف الله الرّحيليّ، مطبعة سفير-الرّياض، ط1، 1422هـ-2001م.
- نَظم الدُّرَر في تناسب الآيات والسُّور، لإبراهيم بن عمر البقاعيّ، دار الكتاب الإسلامي-القاهرة، بدون رقم وتاريخ الطّبعة.
- نفح الطّيب مِن غُصْنِ الأندلس الرَّطيب، لأحمد بن المقّريّ، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر-بيروت، ط1، 1388هـ-1968م.
- النّهاية في غريب الحديث والأثر، للمُبارك بن محمّد الجزريّ، تحقيق: طاهر أحمد الزّاويّ، ومحمود محمّد الطّناحيّ، المكتبة الإسلاميّة-بيروت، ط1، 1383هـ-1963م.
- نَوَاهِدُ الأبكار وشَوَارِدُ الأفكار، لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، دراسة وتحقيق: أحمد حاج محمّد عثمان، جامعة أمّ القرى-السّعوديّة، رسالة دكتوراه، 1424هـ-2005م.
- هديّة العارفين أسماء المُؤلِّفين وآثار المُصنِّفين، لإسماعيل بن محمّد أمين، وكالة المعارف الجليلة- استانبول، بدون رقم وسنة الطّبعة.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأحمد بن محمّد بن خَلِّكَان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر-بيروت، 1398هـ-1978م، بدون رقم الطّبعة.